



جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم المحاسبة

أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في
شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت

**The Impact of Ratios and Indicators of Financial Analysis on
Financial and Accounting Performance in Communications
Companies and Information Technology in Kuwait State**

إعداد

فهد راشد مسعود الهاجري

(١٢٢٠٥٠٤٠٤٦)

إشراف

الدكتور محمد مفلح الحذب

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

٢٠١٦

تفويض

أنا فهد راشد مسعود الهاجري، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: ٢٤ / ٥ / ٢٠١٦

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: فهد راشد مسعود الهاجري الرقم الجامعي: ١٢٢٠٥٠٤٠٤٦

التخصص: محاسبة الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستنلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ ٢٤ / ٥ / ٢٠١٦

قرار لجنة المناقشة

أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت

The Impact of Ratios and Indicators of Financial Analysis on Financial and Accounting Performance in Communications Companies and Information Technology in Kuwait State

إعداد الطالب

فهد راشد مسعود الهاجري

(١٢٢٠٥٠٤٠٤٦)

إشراف

الدكتور محمد مفلح الحدب

| التوقيع | أعضاء لجنة المناقشة |
|---------|--|
| | الدكتور محمد مفلح الحدب، (جامعة آل البيت) |
| | الدكتور عودة أحمد بني أحمد (جامعة آل البيت) |
| | الدكتور محمد ناصر حمدان المشاقبة (جامعة آل البيت) |
| | الدكتور فارس سعود القاضي (جامعة جرش) |

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية إدارة المال والأعمال / قسم المحاسبة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ ٢٤ / ٥ / ٢٠١٦

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الجليل الدكتور محمد الحذب الذي واكب هذا الجهد منذ كان فكرة حتى أصبح حقيقة رأته النور برعايته المباركة وتوجيهاته.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير، جامعة آل البيت ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل وأعضاء الهيئة التدريسية الأكرم والعاملين فيها، كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على جهودهم الطيبة.

كما وأشكر كل من ساهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

الباحث

فهد راشد الهاجري

الإهداء

إلى من أضاعت لي الطريق بكل عزم وإصرار صاحبة القلب الكبير أطل الله في عمرها

والدتي الحبيبة

إلى رجل المواقف الشامخة والكرم الذي أنار لي دروب النجاح وكان سندي ومعلمي

والدي الحبيب

إلى من جمعتنا المسرات وعنوان الصدق والوفاء أهدبهم محبتي وإخلاصي ودعائي

أشقائي وشقيقتي

إلى الأصدقاء وكل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

مع المحبة والعرفان

فهرس المحتويات

Contents

| | |
|-----|---|
| ٢ | تفويض..... |
| ٤ | قرار لجنة المناقشة..... |
| ٥ | الشكر والتقدير..... |
| ٦ | الإهداء..... |
| ٧ | فهرس المحتويات..... |
| ٨ | قائمة الجداول..... |
| ٩ | قائمة الأشكال..... |
| ٩ | أهم المصطلحات المستخدمة في الدراسة..... |
| ١٠ | الملخص..... |
| ١١ | Abstract..... |
| ١٣ | الفصل الأول..... |
| ١٤ | ١-١ مقدمة..... |
| ١٥ | ٢-١ مشكلة الدراسة..... |
| ١٦ | ٣-١ أهداف الدراسة..... |
| ١٧ | ٤-١ أهمية الدراسة..... |
| ١٨ | ٥-١ فرضيات الدراسة..... |
| ١٩ | ٦-١ مخطط الدراسة..... |
| ٢٠ | ٧-١ التعريفات الإجرائية..... |
| ٢١ | ٨-١ حدود الدراسة..... |
| ٢٢ | الفصل الثاني..... |
| ٢٣ | المبحث الأول: الإطار النظري..... |
| ٥٠ | المبحث الثاني: الدراسات السابقة..... |
| ٦٦ | الفصل الثالث..... |
| ٦٧ | ١-٣ منهجية الدراسة..... |
| ٦٧ | ٢-٣ مجتمع الدراسة والعينة..... |
| ٦٨ | ٣-٣ أدوات الدراسة..... |
| ٦٨ | ٤-٣ المعالجة الإحصائية للبيانات..... |
| ٧٠ | ٥-٣ متغيرات الدراسة..... |
| ٧٣ | الفصل الرابع..... |
| ٧٤ | نتائج الدراسة واختبار الفرضيات..... |
| ٧٦ | ١-٤ تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الأولى..... |
| ٨٠ | ٢-٤ تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية..... |
| ٨٤ | ٣-٤ تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الثالثة..... |
| ٩٠ | الفصل الخامس..... |
| ٩١ | ١-٥ الاستنتاجات..... |
| ٩٦ | ٢-٥ التوصيات..... |
| ٩٨ | المراجع..... |
| ٩٨ | أولاً: المراجع باللغة العربية..... |
| ١٠٥ | ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية..... |

قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|------------|--|--------|
| (١-٢) | ملخص الدراسات السابقة | ٤٩ |
| (١-٣) | مؤشرات التحليل المستخدمة في الدراسة | ٦٠ |
| (١-٤) | نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لنسبة السيولة النقدية كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت | ٦٤ |
| (٢-٤) | نتائج اختبار T لمعاملات مؤشرات التحليل المالي للفرضية الأولى | ٦٦ |
| (٣-٤) | نتائج التحليل التمييزي المتعدد (بأسلوب stepwise) لتحديد نسبة السيولة النقدية كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت | ٦٧ |
| (٤-٤) | نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لنسبة النشاط كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات | ٦٩ |
| (٥-٤) | نتائج اختبار T لمعاملات مؤشرات التحليل للفرضية الثانية | ٧٠ |
| (٦-٤) | نتائج التحليل التمييزي المتعدد (بأسلوب stepwise) لتحديد نسبة النشاط كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات | ٧١ |
| (٧-٤) | نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لنسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي كمؤشر | ٧٣ |

| | | |
|----|--|-------|
| | من المؤشرات المالية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات | |
| ٧٥ | نتائج اختبار T لمعاملات مؤشرات التحليل للفرضية الثالثة | (٨-٤) |
| ٧٦ | نتائج التحليل التمييزي المتعدد (بأسلوب stepwise) لتحديد نسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي كمؤشر من المؤشرات المالية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات | (٩-٤) |

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الأشكال | رقم الشكل |
|--------|---------------|-----------|
| ٧ | مخطط الدراسة | (١-١) |

أهم المصطلحات المستخدمة في الدراسة

| المصطلح باللغة العربية | المصطلح باللغة الانجليزية |
|---|---|
| صافي الربح من العمليات التشغيلية قبل الفوائد والضريبة | Earnings Before Interest and Taxes (EBIT) |
| صافي الربح من العمليات التشغيلية قبل الضريبة | Earnings Before Taxes (EBT) |

المخلص

أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت

إعداد: فهد راشد مسعود الهاجري

إشراف الدكتور: محمد مفلح الحذب

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والبالغ عددها ثلاث شركات وهي (شركة زين، شركة فيفا، وشركة اوريدو)، أما عينة الدراسة فقد تم اعتماد هذه الشركات وحسب البيانات المالية المنشورة في سوق الكويت للأوراق المالية وذلك خلال الفترة من عام (2010- 2014). ولتحقيق أهداف هذه الدراسة استخدم الباحث تحليل الإنحدار المتعدد لقياس العلاقة بين استخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي وبين الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ايجابي لنسب ومؤشرات التحليل المالي المتمثلة ب(نسبة السيولة النقدية ونسبة النشاط ونسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي) على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، كما تبين أن التحليل المالي يعتبر أداة مهمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة سواءً من حيث التمويل الداخلي والخارجي أو التوسع في العمل وغيرها من القرارات الأخرى.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات منها، استخدام القوائم المالية كأداة لبناء نماذج لتقييم الأداء المحاسبي، ومحاولة معالجة نقاط الضعف وذلك للمحافظة على حقوق المساهمين وذوي المصالح

الكلمات المفتاحية: (نسب ومؤشرات التحليل المالي، الأداء المالي والمحاسبي، شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات).

The Impact of Ratios and Indicators of Financial Analysis on Financial and Accounting Performance in Communications Companies and Information Technology in Kuwait State

Prepared By: Fahd Rashid Maseud Alhajiri
Supervision: Dr. : Mohammad Alhadab

Abstract

This study aimed to identify the impact of ratios and indicators of financial analysis on financial and accounting performance in communications companies and information technology in Kuwait state, (Zain , Viva , Aorado), while the study sample consists The sample of the study has been the adopted of these companies. According to financial statements published in the Kuwait Stock Exchange during the period of the years (2010-2014). To achieve the objectives of study , the researcher used multiple regression analysis to measure the relationship between the use of ratios, indicators of financial analysis, accounting of performance in communication and information technology companies.

The study found that there is a trace of ratios and indicators of financial analysis of (liquidity ratio and activity and the proportion of financial structure or leverage) on accounting performance in communication and information technology companies , it turns out that the financial analysis is an important tool to make different investment decisions , both in terms of funding internal and external or expansion of work and other decisions.

According to our results this study present several recommendations such as, the use of the financial statements as a tool to build models to assess the accounting performance , and try to address weaknesses in order to maintain the rights of shareholders and those with interests

Keywords: (Ratios and Indicators of Financial Analysis, Accounting and financial Performances, Communications Companies and Information Technology).

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة

٢-١ مشكلة الدراسة

٣-١ أهداف الدراسة

٤-١ أهمية الدراسة

٥-١ فرضيات الدراسة

٦-١ نموذج الدراسة

٧-١ مصطلحات الدراسة

٨-١ حدود الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

١-١ مقدمة

بما أن العصر الحالي هو عصر المعلومات أو عصر الاتصالات، فقد أصبح هناك كم هائل من البيانات والمعلومات التي هي بحاجة إلى تفسير ومعالجة وتحليل.

وقد فرض عصر المعلومات والتغيرات المتعددة التي حدثت فيه على الشركات ودفعتها نحو تبني الأساليب والتقنيات الإدارية والمحاسبية الحديثة؛ لتستطيع مواجهة ومواكبة هذا العصر والتغيرات، بقصد الحفاظ على بقائها ونموها والتي أدت إلى تزايد أهمية المعلومات المحاسبية التي تشكل العصب الحيوي في عمل الشركة، ولغرض الإفصاح عن قيمة المعلومات المحتواة في القوائم المالية كان لابد من ظهور ما يعرف اليوم بالتحليل المالي الذي يشكل أحد أهم الوسائل التي تستخدمها منظمات الأعمال من أجل الوصول إلى تخطيط مالي سليم، حيث يهتم بعملية اتخاذ القرارات والتي تتعلق بكيفية الحصول واستثمار الأموال بالشكل الأمثل وكفاءة، من أجل تعظيم القيمة السوقية للمنظمة أو تعظيم ثروة الملاك والمساهمين، وبالتالي المساهمة في تحقيق هدف الشركات في النمو والبقاء والاستمرار (حداد، ٢٠٠٩، ص ٣).

ويتم الأداء المالي والمحاسبي بتنفيذ العمليات المحاسبية، حيث أن ضبط هذه العمليات يمثل العمل الأساسي لعمل الشركات، وكنتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الذي أصاب الوظيفة المالية في الشركات، فقد اعتبر الأداء المالي والمحاسبي والمالي كمنشآت للتقييم ومساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية تنفيذ الأنشطة والعمليات المحاسبية المختلفة، وأصبح وسيلة فعالة للنصح والإرشاد لمن يعملون في الشركة من أجل تطويرهم وتحسين أدائهم، وكذلك إيصال المعلومات إلى الإدارة العليا والتوجيه والإرشاد بالوسائل والأدوات المتعارف عليها من خلال المراجعة المستندية والحسابية والفنية (الوردات، ٢٠٠٦، ص ٢٨).

وبناءً على ذلك فإن التحليل المالي يهدف الى البحث عن شروط التوازن المالي في المدى القصير والبعيد واكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في السياسة المالية، واستخلاص بعض الحلول والاقتراحات في عملية الادارة المالية، فضلا عن القيام ببعض الدراسات التفصيلية للبيانات المالية التي تساعد بإدارة استثمارات الشركة بشكل يعمل على تعظيم العائد على هذه الاستثمارات عند اقل مستوى من المخاطر، وتمويل يحقق المزج المناسب من مصادر التمويل وبالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال إلى الحد الأدنى.

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في الشركة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالشركة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية، وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

وبناءً على ذلك فإن الهدف من الدراسة الحالية هو التعرف على أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

٢-١ مشكلة الدراسة

استدل الباحث من خلال التوصيات التي جاءت عبر الدراسات السابقة ومنها (دراسة عبدالله، ٢٠٠٨) التي اشارت الى أنه يمكن الاستفادة من نسب ومؤشرات التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية التي تسهم في اكتشاف الأخطاء والانحرافات، حيث أن هذه النسب والمؤشرات من أهم المقومات التي تستند عليها الشركات في تقييم مدى قدرتها على الاستمرار باستخدام هذه الأدوات ومن ثم إصدار تقرير مدقق حسابات أقرب ما يكون إلى الصدق حول القوائم المالية المنشورة، مما يساعد مستخدم تلك القوائم على تحقيق مستويات أداء أفضل، ولكونها أيضا تقوم على إيجاد العلاقات بين مختلف النسب والبيانات المالية سعيا للتعرف على إمكانية التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للشركة.

وقد لاحظ الباحث عدم وجود اهتمام كافٍ لدى شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت باستخدام مؤشرات التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار، الأمر الذي جعل هذه الشركات تواجه تحديات في هذا المجال جعلها أيضا مطالبة بتبني استراتيجيات فعالة وملائمة لتجاوز هذه التحديات، وبالتالي إخضاع كافة عملياتها للتحليل المالي بهدف كشف الأخطاء والانحرافات، الأمر الذي يتطلب التركيز على النسب والمؤشرات التي تسهم في بيان المركز المالي للشركات.

ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: ما أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت ؟

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الأول: هل يوجد أثر لنسبة السيولة النقدية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت ؟

السؤال الثاني: هل يوجد أثر لنسبة النشاط على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت ؟

السؤال الثالث: هل يوجد أثر لنسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت؟

١-٣ أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي المتمثلة بـ (نسبة السيولة النقدية، نسبة النشاط، ونسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي) على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت. وعلى ضوء ذلك فإنه يمكن صياغة أهداف الدراسة بما يلي:

١- التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بنسب ومؤشرات التحليل المالي وكذلك تلك المرتبطة بالأداء المالي والمحاسبي.

٢- دراسة وتحليل مدى تطبيق نسب ومؤشرات التحليل المالي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

٣- توصلت هذه الدراسة إلى نتائج ذات دلالات لأثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، مع التوصيات التي تحقق الغرض والهدف من إجراء هذه الدراسة.

١-٤ أهمية الدراسة

بالرغم من أهمية نسب ومؤشرات التحليل المالي في الأداء المالي والمحاسبي في الشركات، إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الكافي من الباحثين والدارسين، خاصة أنها أصبحت من الأدوات الفعالة لمواكبة التطورات الحديثة والسريعة، والتي تساعد على اتخاذ القرارات المالية، وعليه تعتبر هذه الدراسة على درجة كبيرة من الأهمية للباحثين في مجالات التمويل والمحاسبة والمهتمين بالأسواق المالية.

تكمن أهمية الدراسة من كونها تساعد المحاسبين الإداريين في إعداد التقارير لمساعدة الإدارة في تحسين الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، وأيضاً يساعد شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الناجحة التي يمكن لها الاستفادة من نتائج هذه الدراسة.

كما تتبع أهمية الدراسة من ما يقدمه التحليل المالي من نتائج جيدة، حيث توصف طبقة المحللين الماليين بأنها الطبقة الوسيطة والتي تتركز مهامها في القيام بتحليل وتنسيق البيانات التي تتكون منها المحاسبة المالية والتي تشمل مدخلات ثم عمليات ثم مخرجات للنظام المحاسبي وتكون مدخلات التحليل المالي، ومن ثم تقديم معلومات بالصورة التي يستفاد من استخدامها في المجالات المختلفة وحسب رغبة المستفيدين من تلك المعلومات، كذلك فإن التحليل المالي يقدم خدمات عديدة ولجهات مختلفة داخلية أو خارجية منها على

سبيل المثال لا الحصر المستثمرين الحاليين والمرتبين والدائنين ومراكز البحوث وغيرها، والذين يمكن لهم الاستفادة من نتائج هذه الدراسة.

١-٥ فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة على الفرضيات العدمية الآتية:

الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

الفرضية الثانية:

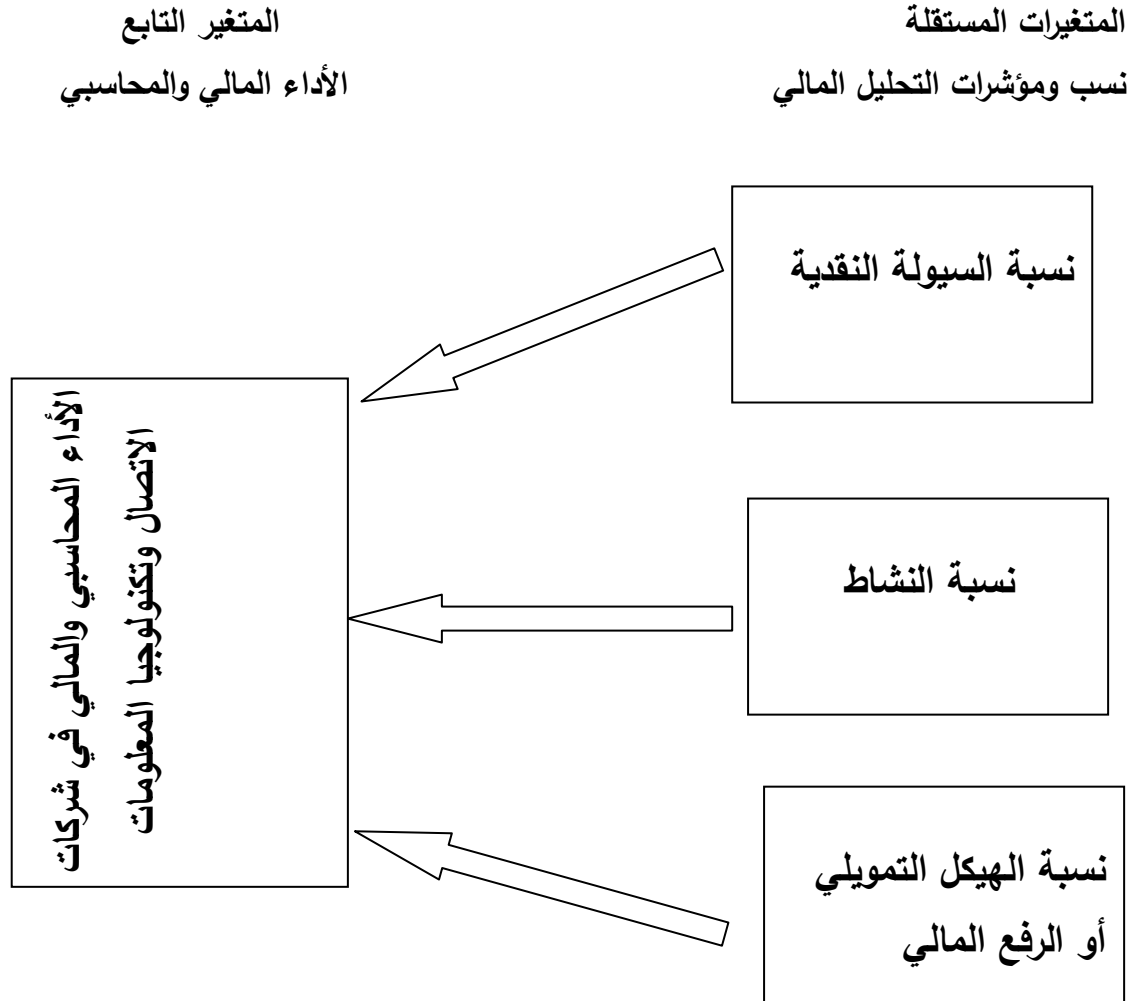
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة النشاط على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

٦-١ مخطط الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة فقد اعتمد الباحث المخطط التالي لدراسة علاقات متغيرات الدراسة المستقلة بالمتغير التابع ويوضح الشكل (١-١) علاقات هذه المتغيرات وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة بالدراسة.



الشكل (١-١)

مخطط الدراسة

المصدر: المخطط من إعداد الباحث، وقد اختار الباحث هذه المؤشرات لكونها الأكثر استخداماً في التحليل المالي.

٧-١ التعريفات الإجرائية

تم تحديد المعاني الإجرائية والمصطلحات لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة والمستخدمه في الدراسة، وذلك حسب ما يعنيه كل مصطلح في الدراسات التي أجريت في مجالها:

نسب ومؤشرات التحليل المالي: هي مجموع العمليات والأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والشركات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. وفي الدراسة الحالية تم اعتماد بعض المؤشرات والنسب التي تم تحديدها من خلال القوائم المالية المنشورة، وهذه النسب هي: (الحيالي، ٢٠١٤، ص ٢١)

- **نسبة السيولة النقدية:** هي قابلية الموجودات للتحويل إلى الحالة النقدية، سواء كانت هذه الموجودات متداولة أو غير متداولة، أو هي توفر كمية كافية من التدفقات النقدية الداخلة للسماح بالتدفقات النقدية الخارجة، وهذه النسب تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر (أبو غزالة، ٢٠١٠، ص ٢٢٦).

- **نسبة النشاط:** وهي نسب تستخدم من أجل قياس قدرات الشركة على القيام بتحويل الحسابات المتعلقة بالمركز المالي إلى مبيعات ومن ثم إلى مبالغ نقدية. وهي تستخدم من أجل تقييم أداء الشركات في المدى القصير، كمؤشر على النشاطات التي تقوم بها الشركة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة (أبو غزالة، ٢٠١٠، ص ١٦٢).

- نسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي: هي المبالغ التي تدين بها الشركة إلى دائئيتها ومالكيها، وهي تشكل التزامات قابلة للدفع في مواعيد محددة (أبو غزالة، ٢٠١٠، ص ٢٢١).

- نسبة الربحية: هو المبلغ الذي يتبقى بعد طرح المصروفات من الدخل، بما فيها تعديلات المحافظة على رأس المال أينما كان مناسباً، وهو يمثل أي مبلغ متبقي زيادة عن ذلك المبلغ المطلوب للمحافظة على رأس المال في بداية الفترة، وهذه النسبة التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح (أبو غزالة، ٢٠١٠، ص ٣٢٦).

الأداء المالي والمحاسبي: هو وسيلة للحكم على قدرة القوائم المالية ومدى كفاءتها وفعاليتها في تقديم المعلومات المحاسبية المفيدة، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية (أبو غزالة، ٢٠١٠، ص ٢٢٩).

١-١ حدود الدراسة

تم إجراء الدراسة الحالية على شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، وتم اختيار الفترة الزمنية المقدرة في (٥) سنوات ممتدة من العام (٢٠١٠-٢٠١٤)، وهي الفترة الزمنية التي طبقت فيها الدراسة الحالية، ويمكن تلخيص حدود الدراسة الحالية بما يلي:

١- تم اشتقاق نسب ومؤشرات التحليل المالي لمتغيرات الدراسة من واقع البيانات الفعلية للشركات المستخدمه في عينة الدراسة دون مراعاة ما قد يوجد من اختلاف بين السياسات المطبقة فيها في مجالات اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٢- تم استخدام المؤشرات والنسب المالية (النسب المحاسبية) المستخرجة من القوائم المالية المعدة في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت وفقاً للتكلفة التاريخية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

١-٢ مقدمة

٢-٢ مفهوم التحليل المالي

٣-٢ أهمية التحليل المالي

٤-٢ مقومات التحليل المالي

٥-٢ أغراض التحليل المالي

٦-٢ مناهج التحليل المالي

٧-٢ مراحل التحليل المالي

٨-٢ أساليب التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة

٩-٢ التحليل المالي والتنبؤ بالتعثر

١٠-٢ نسب ومؤشرات التحليل المالي

١١-٢ الأداء المالي والمحاسبي

١٢-٢ مؤشرات الأداء المالي والمحاسبي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

١-٢ مقدمة

إن توافر النظام المحاسبي ليخرج القوائم المالية الجيدة هو من الأمور الضرورية، يعتبر ضروري لتوفير المعلومات المناسبة من اجل اتخاذ القرارات، والقيام بالإعداد بشكل كافي من المعلومات المحاسبية التي تسهم في عملية التقييم لأوضاع الشركة المالية التي تطلب الائتمان.

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من وضع خطة عمل واقعية للمستقبل وتساعد الإدارة على تقييم الأداء (شريفات، ٢٠١١، ص٩٣).

وقد أصبح القيام بالتحليل المالي من اجل تفسير ما تحتويه القوائم المالية من معلومات ضرورة ملحة ومطلب أساسي لمختلف الأطراف المستخدمة لهذه القوائم ومن بينها الجهات المقرضة، ولكي تقي هذه القوائم باحتياجات المستخدمين لأبد من توفر شرطين أساسيين هما: (جربوع، ٢٠١٢، ص٤٧)

١- أن تتسم المعلومات التي توفرها القوائم المالية بقدر معقول من المصدقية ليكون بالإمكان الاعتماد عليها والوثوق بها في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

٢- أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة وذلك لكي تتمكن المؤشرات المشتقة على قبول عام يمكن من استخدامها أساساً لتقييم أداء الشركات والوقوف على مركزها المالي وإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية.

يعتمد التحليل المالي بشكل رئيس على الخبرة التي يمتلكها المحللون الماليون وحكمتهم، إذ يواجه تحليل نسبي بعض الصعوبات المختلفة، مثل عدم وجود القواعد النهائية للحكم الذي يقترحه المحللون الماليون، وأحياناً فإن نسب مالية تقدم المؤشرات المتناقضة، إذ أن بالإمكان القيام بتفسير النسبة المالية الواحدة حيث يتناقض ذلك مع النسب المالية الأخرى، مثل ارتفاع نسبة الربحية، وانخفاض نسب السيولة، أي أن التحليل المالي بهذه الحالة لا يقدم صورة حقيقية للوضع المالي للشركة، وبنفس الوقت قد تبدو إحدى نسب السيولة وجود إعسار مالي يحصل (العمودي، ٢٠٠١، ص ٣٩).

وتبدأ عملية التحليل المالي بتحليل النسب بشكل عام والتي عرفها البعض بأنها عبارة عن تلك المقاييس الكمية في إجراء عملية التقييم لأداء الشركة المالي (Weston, 2006, p: 96).

ويرى الباحث أن النسب المالية لا تعتبر هدفاً في حد ذاتها، وإنما هو مؤشر للاسترشاد به للوصول إلى هدف الشركة، فالعلاقات المالية التي توفرها النسب تقدم معلومات هامة يتم القيام بتركيبها من البيانات المستقلة التي تستخدم من أجل إضفاء مؤشرات ودلالات محددة على البيانات والمعلومات.

٢-٢ مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي هو عبارة عن مجموع العمليات التي تقوم بالدراسة والفهم والتحليل للمعلومات والبيانات المالية الواردة في قوائم الشركة والمتاحة بقوائمها المالية ومن ثم تحليل وتفسير تلك البيانات للإفادة منها بالحكم على مركز الشركة مالياً وإنشاء المعلومات التي تساعد عملية اتخاذ القرار، وكشف الانحرافات والتنبؤ بمستقبل الشركة والأحداث الممكن حدوثها (الزبيدي، ٢٠١٠، ص ٣٠٠).

ويعرف (محمد، ٢٠١٠، ص ١٢) التحليل المالي بأنه: القيام بدراسة قوائم الشركة المالية بعد القيام بتبويبها بأساليب كمية، لغرض القيام بإظهار مدى الارتباط بين عناصر القائمة المالية وتغيرات التي تكون على تلك العناصر والحجم والأثر لهذه التغيرات، وكذلك تقديم البيانات والمعلومات التي تلزم لمختلف الأطراف ذات العلاقة والتي تستفيد منها باتخاذ قرارات إدارية سليمة.

والتحليل المالي هو تلك العملية التي تتم باستخلاص البيانات والمعلومات للتعرف على مستويات الأداء بالشركة في ماضيها ومن ثم القيام بالتنبؤ بهذا الأداء بالمستقبل وكذلك تقييم الأداء بالوقت الحالي لمساعدة إدارة الشركة باتخاذ قراراتها، أي إن بيانات الشركة المالية هي الملخص للوثائق والقواعد والمعايير المحاسبية القادرة على بيان كافة التعاملات الاقتصادية في الإطار المحاسبي (الشيخ، ٢٠٠٨، ص ١).

والتحليل المالي يعتبر أداة من أدوات التفسير لقوائم الشركة المالية من أجل بيان مضامين هذه القوائم وشرح علاقات البنود الخاصة بها والمدلولات والمؤشرات التي تفسرها أرقام المحاسبية والواردة بهذه القوائم، وبيان المركز المالي للشركة (الخليلية، ٢٠١٠، ص ٣).

وتتضمن خطوات التحليل المالي القيام بجمع كافة البيانات والعمل على تنسيقها والمقارنة بين مجاميعها الكلية ومجاميعها الجزئية من الخطة الموضوعية مسبقاً، والتحليل المالي هو خطوة أولى وتمهيدية لعملية تخطيط وتنبؤ مالي بالشركة (هندي، ٢٠٠٧، ص ٢٧).

كما يمكن تعريف التحليل المالي على أنه المعالجة المحاسبية للبيانات المالية من أجل تقييم أعمال الشركة وتحديد ربحيتها بالمدى البعيد، وهو دراسة بشكل انتقادي لقوائم الشركة المالية (الشيخ، ٢٠٠٨، ص ٢).

٢-٣ أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي بالاتي: (الحيالي والبطمة، ٢٠٠٦، ص ٢١)

١- يعد أداة من الأدوات التخطيطية، لأنه يساعد في التوقع لمستقبل الشركة، ويساعد الإدارة برسم الأهداف.

٢- يعد أداة من الأدوات التي تسهم باتخاذ قرارات مصيرية بشأن عمليات اندماج الشركة وتوسعها.

٣- يعد أداة من أدوات الرقابية الفاعلة ويسهم بتمكين إدارة الشركة من تصحيح انحرافات عند حصولها.

٤- يسهم بتقييم جدوى إقامة مشاريع من ناحية اقتصادية والعمل على التقييم لمستويات أداء الشركة.

ويرى الباحث أن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، بل أن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية والمحاسبية اللازمة، لكي تتخصص في التحليل المالي وجعله الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية والتطور.

٢-٤ مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي لعدد من مقومات ومبادئ يتم الاعتماد عليها من اجل تحقيق أهداف الشركة، ومن أبرزها ما يلي: (الشيخ، ٢٠٠٨، ص ٩)

١- العمل على التحديد الواضح والسليم لأهداف التحليل المالي، وتقييم النتائج المالية وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب.

٢- العمل على تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل المالي، وتقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.

٣- القيام بتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها في التحليل المالي، وقياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة.

٤- العمل على تحديد المؤشرات المناسبة وذلك بهدف الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة وبأسرع وقت ممكن.

٥- القيام بالتفسير السليم لنتائج التحليل المالي أي الوصول إلى نتيجة غير قابلة للتأويل والتحريف.

٦- ضرورة أن يكون من يقوم بالتحليل مؤهلاً لهذه المهمة.

ويرى الباحث أن مقومات التحليل المالي تتطلب إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى مردوديتها، ووضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية، وتفسير الأرقام بالقوائم المالية ومعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها.

٢-٥ أغراض التحليل المالي

إن الهدف العام للتحليل المالي هو تفسير الأرقام بالقوائم المالية لبيان أداء المشروع من عدة زوايا، وكيف يمكن أن تخدم معلومات التحليل المالي ذوي المصالح من وجود شركة الأعمال، كما أن المعلومات الناتجة من التحليل المالي تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية، كما يتضمن التحليل المالي دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسيره وتحديد مواطن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة بالشركة، وهذا يمكن الشركة من التخطيط للمستقبل في ضوء إنجازات الماضي. وبشكل عام يمكن حصر أغراض التحليل المالي بما يلي: (مطر، ٢٠١٠ ص ٣)

١- تقييم ربحية المشروع.

٢- تقييم المركز المالي للمشروع.

٣- تقييم المركز التنافسي للمشروع.

٤- تقييم قدرة المشروع على الاستمرار (التعثر).

٥- استنباط مؤشرات تكون مرشدا للإدارة في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

٦- معرفة المركز الائتماني للمشروع.

٧- تقويم صلاحيات السياسات التشغيلية والمالية التي يتبعها المشروع من خلال تقويم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية لها.

٨- تحديد القيمة الاستثمارية للمشروع والتخطيط لسياسته المالية للحكم على مركزه الفعلي في السوق.

٩- تقويم الأداء والمساعدة في التخطيط، وتحليل كافة أنشطة المشروع الاقتصادية وترشيد قرارات الاستثمار وزيادة مصداقية نتائج أعمال المشروع.

كذلك ورد في الأدب المحاسبي أن الغرض الأساسي للتحليل المالي هو تحديد نقاط القوة والضعف لدى شركة الأعمال حتى تتمكن من تصحيح الخلل أينما وجد. حيث يتم تحديد نقاط القوة والضعف من خلال تحقيق أغراض التحليل المالي التالية: (شاكر، ٢٠٠٨، ص ٢٢)

١- تقييم السياسات الإدارية.

٢- دراسة وتقييم التوازن المالي لدى شركة الأعمال.

٣- تقييم قدرة شركة الأعمال على سداد التزاماتها.

ويشير (عقل، ٢٠٠٩، ص ١٢١) إلى انه يمكن تحقيق الأغراض التالية عند اللجوء إلى التحليل المالي وهي:

أ- الحكم على كفاءة الإدارة.

ب- تحديد الاتجاه الذي تسير نحوه شركة الأعمال.

ج- تقييم جدوى الاستثمار بشركة الأعمال.

د- تقييم الوضع الرقابي في شركة الأعمال.

ويرى الباحث بأن الهدف العام والذي يجمع كل الغايات المذكورة سابقا هو الوصول بالشركة إلى استخدام السياسة المناسبة للوصول بالشركة إلى بر الأمان، ومن ثم إلى النجاح وذلك من خلال استخدام مناهج وأساليب التحليل المالي المناسبة. وبالتالي فإن التحليل المالي ومن خلال أدواته الوسيطة الفعالة والناجحة لتحقيق هدف الرقابة المالية وتحليل أداء نشاطات الشركة المالية وعملياتها، ومن خلال قدرة أدوات التحليل المالي على تقييم ربحية الشركة وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، ومخططاتها في التوسع والنمو.

٢-٦ مناهج التحليل المالي

وهي المنهجية الطرق والأساليب والإجراءات التي يستخدمها المحلل ويتعامل معها في إجراء عمليات ترتبط في تحليل البيانات المالية المنشورة، وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحلل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب. ومن هنا إن المنهجية تختلف عن الأسلوب فعندما يقوم المحلل بتحليل الربحية أو تحليل المديونية أو الكفاءة أن هذا يطلق عليه منهجية بينما التحليل بالنسب المالية أو تحليل الاتجاهات أو تحليل التعادل يسمى أسلوب التحليل. ومن أهم مناهج التحليل المالي ما يلي: (مطر، ٢٠١٠، ص ١٨)

١- المنهج الكمي في التحليل: ينصب اهتمام هذا المنهج على الجانب الكمي من الظاهرة محل الدراسة من حيث نطاق عملية التحليل.

٢- المنهج النوعي في التحليل: بموجب هذا المنهج يتعدى اهتمام المحلل المالي الجانب الكمي وإنما إلى جوانب أخرى نوعية.

بحيث يتم طرح عدة أسئلة، كيف حققت الشركة أرباحها؟ ما هي الأساليب المحاسبية التي اتبعتها؟ هل هي وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها أم لا؟ هل استخدمت المحاسبة الإبداعية؟ (مطر، ٢٠١٠، ص ١٩).

ويرى الباحث إن دراسة المحلل المالي لمثل هذه الجوانب قد يساعده في التوصل إلى نتائج مختلفة إذا ما قام بتحليل شركة الأعمال من الناحية الكمية فقط، لذا ظهرت أهمية دراسة الجانب غير الكمي (النوعي) للنتائج التي يتوصل إليها المحلل المالي من الناحية الكمية.

٢-٧ مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحل التحليل المالي تتكون مما يلي:

١- مرحلة الإعداد والتحضير:

إن هذه المرحلة أساسية ومن أهم مراحل التحليل، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سوف يؤديان إلى تنفيذ عملية التحليل بشكل سليم، مما يؤثر إيجاباً على النتائج ومخرجات التحليل. وفي هذه المرحلة يسأل المحلل نفسه الأسئلة التالية: (مطارنة وخنفر، ٢٠٠٦)

- ما هو الهدف من التحليل؟

- ما هو نطاق التحليل؟

- ما هي طبيعة البيانات المطلوبة لإجراء عملية التحليل؟

- ما هي الوسائل المناسبة لجمع البيانات؟

٢ - مرحلة التحليل:

وهي المرحلة التي يبدأ بها المحلل المالي بمعالجة البيانات التي تم جمعها وبما يخدم أهداف التحليل لهذه البيانات، وعادة ما يقوم المحلل بهذه المرحلة بما يلي: (جميل، ٢٠٠٨، ص ٢٥)

أ- إعادة تبويب وتصنيف البيانات والقوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار، حيث يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرابته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

ب- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي وتحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

ج- اختيار الأداة المناسبة للتحليل واختيار أسلوب التحليل المناسب، حيث تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية، وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، حيث يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

د- تحديد الانحرافات وبيان أسبابها.

٣ - مرحلة الاستنتاجات والتوصيات:

وهذه المرحلة هي التي يحصل فيها المحلل على نتائج التحليل ويجني ثمار المراحل السابقة والوصول إلى قرارات نتيجة لعملية التحليل، وتتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن (جميل، ٢٠٠٨، ص ٢٦).

٤ - صياغة التقرير:

والتقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج التي تم التوصل إليها (جميل، ٢٠٠٨، ص ٢٦).

ويرى الباحث أنه من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذه المرحلة وتأثيرها، حيث أن مراحل التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، وأن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد المرحلة التي يمر بها التحليل المالي بدقة.

٢-٨ أساليب التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة

يعتمد إطار التحليل المالي للقوائم المالية على تطور البيئة التي تعمل خلالها الشركة طالبة الائتمان، وهو ما يدفع المحلل الائتماني عادة إلى إعادة ترتيب بنود القوائم المالية بما يخدم هدف التحليل والحاجة التحليلية والتفسيرية المطلوبة، وذلك لغرض الكشف عن مدى كفاءة الأداء الإداري للمنظمة والصعاب التي تعترض نشاطها وأثر السياسات المتبعة والقرارات الهامة والمشاكل التي تواجهها ومدى مساهمة أصحاب الشركة والغير في الهيكل التمويلي للمنظمة (الحمزاوي، ٢٠٠٧، ص ١٩٧).

تم تقسيم أساليب التحليل المالي في معظم الدراسات والأدب المحاسبي إلى ما يلي:

أولاً: التحليل الرأسي:

يشير (لطفي، ٢٠١٠، ص ٥١) إلى انه بناءً على هذا الأسلوب فإنه تتم دراسة العلاقات الجزئية بين البنود للقائمة المالية نفسها وبصورة مستقلة ولنفس الفترة المالية، من خلال إيجاد علاقة بين بند معين ومجموعة معينة من البنود لتحديد الأهمية النسبية لهذا البند، حيث يكون بند معين في القائمة ينسب له باقي البنود مثل تكلفة المبيعات إلى المبيعات أو الربح إلى المبيعات، بمعنى آخر تعتبر البنود الأخرى فرعية تتم نسبتها إلى البند الرئيس، ويمكن مقارنة الجزئيات في القائمة الواحدة مع بعضها وذلك حسب الهدف

من التحليل. ومن أهم فوائد التحليل الرأسي تحديد الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية. وبموجب هذا الأسلوب يتم التعبير عن بنود القوائم المالية كما يلي:

- كل بند من بنود الميزانية كنسبة مئوية من مجموعة الأصول.

- كل بند من بنود قائمة الدخل كنسبة مئوية من صافي المبيعات.

ويرى الباحث أن إجراء هذا التحليل يساعد على إلقاء الضوء على التغيرات والاتجاهات الرئيسية للقوائم المالية لشركات الأعمال مع النسب المثيلة لدى المنافسين ومتوسطات الصناعة، وذلك لتحديد مدى الأداء الجيد لها مقارنة بالصناعة أو النشاط التي تعمل فيه تلك الشركات.

ثانياً: التحليل الأفقي:

ويقصد به دراسة المركز المالي للعميل في نقاط زمنية معينة بهدف التعرف على التغير المطلق والنسبي في بنود القوائم المالية سواء من ناحية مصادر الأموال أو استخداماتها، وبنود الإيرادات والمصروفات، ويتم عادة اعتبار بنود قائمة مالية معينة كأرقام أساسية تقاس استناداً إليها التغيرات التي حدثت في القوائم المالية والمؤثرة على نشاط الشركة والأخرى المتصلة بالنمو، ويتم اللجوء إلى هذا الأسلوب لتلافي صفة الجمود التي يتصف بها التحليل الرأسي. وبناءً على هذا الأسلوب تتم المقارنة بين البنود المختلفة لسنوات مختلفة ويسمى بتحليل الاتجاه أو تحليل السلاسل الزمنية، لذا بموجب هذا الأسلوب يتم توضيح اتجاه البند خلال السنوات المختلفة والتي تمت مقارنتها، وبناءً على هذا الأسلوب تكون هناك سنة نعتبرها سنة الأساس، التي تساعد في تحليل اتجاه البنود وبالتالي المقارنة مع الشركات الأخرى (مطر ٢٠١٣، ص ١١٧).

ويرى الباحث إن أهمية هذا النوع من التحليل المالي بالنسبة للقوائم بالتحليل تكمن في مساعدته على دراسة سلسلة زمنية متتابعة للقوائم المالية، وبيان اتجاه كل بند منها بالزيادة أو النقص ثم تفسير أسباب ذلك للاستفادة منها في اتخاذ القرار المناسب.

ثالثاً: أساليب أخرى: مثل تحليل التعادل وتحليل المكونات للقوائم المالية والتحليل بالنسب المالية (الدحيات، ٢٠٠٨).

٢-٩ التحليل المالي والتنبؤ بالتعثر

تشير الدراسات والمراجع العلمية إلى إمكانية اللجوء إلى التحليل المالي بهدف التنبؤ بعدد من الظواهر مثل:

١- التنبؤ بالمبيعات.

٢- التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها.

٣- التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لكيفية الحصول عليها.

٤- التنبؤ باحتمالات التعثر (ال فشل) ومدى إمكانية توقف شركة الأعمال عن ممارسة نشاطها.

تعتبر كل ظاهرة من الظواهر أعلاه ، الأساس في تحديد قوة شركة الأعمال أو ضعفها، بالتالي التنبؤ الدقيق بمستقبلها، إن التنبؤ باحتمال تعثر الشركة باستخدام النسب المالية يستلزم تحديد النسب التي كان لها تأثير على تعثر الشركة حتى تكون هذه النسب الأساس في تقييم الأداء والتنبؤ بالتعثر. (الزبيدي، ٢٠١٠، ص ٢٨٩).

ويرى الباحث أننا عندما نرغب في بناء نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي، فإن نقطة البداية هي التحليل المالي بالنسب والمؤشرات المالية وغير المالية، وأيضاً إن أية عمليات تنبؤ تخص شركة الأعمال سواء كانت للمبيعات أم الأرباح أم أي قرار إداري نرغب في اتخاذه حتى يكون رشيداً ومبنياً على واقع شركة الأعمال الحقيقي، لابد من إجراء عمليات التحليل المالي لبنود القوائم المالية الصادرة عن شركة الأعمال. لذلك نطرح الأسئلة التالية: (الزبيدي، ٢٠١٠، ص ٢٩١)

١- هل يمكن التنبؤ بالتعثر؟

إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي حدث على عالم الحصول على المعلومة جعل موضوع التنبؤ بالتعثر المالي ممكنا وقبل عدة سنوات من حدوث التعثر.

٢- كيف يمكن التنبؤ بالفشل؟

إن أهم الطرق للتنبؤ بالتعثر المالي هي النماذج التي بناها الباحثون، سواءً باستخدام مؤشرات مالية أو غير مالية ، ولكن ما ينقص عملية التنبؤ بالتعثر المالي هو نموذج مشترك يتكون من المؤشرات المالية وغير المالية.

٣- متى يمكن التنبؤ بالتعثر؟

هناك بعض المظاهر للتعثر المالي، لذلك بمجرد ظهور أي من هذه المظاهر لا بد من البدء بالبحث عن الأسباب لمعالجة هذه الظاهرة قبل استفحالها.

١٠-٢ نسب ومؤشرات التحليل المالي

يشير (الزبيدي ٢٠١٢) إلى انه تتوافر عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم كمؤشرات معينة للحكم على الأداء المالي والإداري ومن هذه النسب ما يلي:

١- نسب السيولة.

٢- نسب النشاط.

٣- نسب الربحية.

٤- نسب توازن الهيكل التمويلي.

٥- نسب السوق.

أولاً: نسب السيولة

نسب السيولة هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته، ويستدل من هذه النسب على مدى توفر عنصر الكفاءة المالية Capacity للعميل وتشتمل النسب التالية:

$$1 - \text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وهذه النسبة تسمى أيضاً بنسبة السيولة العادية، ويستفاد منها في معرفة مدى قدرة المشروع على الإيفاء أو سداد التزاماته وتكشف عن مقدار تغطية الموجودات المتداولة لكل وحدة نقدية من الالتزامات المتداولة وكلما كانت النسبة عالية تدل على أن سيولة الشركة عالية ومقدرتها كبيرة في تسديد التزاماتها (Osteryong, 2007, p: 19).

$$2 - \text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية في الصندوق والبنك}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$3 - \text{نسبة السيولة} = \frac{\text{نقدية} + \text{استثمارات مالية قصيرة الأجل} + \text{مدينون} + \text{أوراق قبض}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتقيس هذه النسب مدى قدرة المقترض على سداد التزاماته قصيرة الأجل بما لديه من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً دون التعرض على الخسائر (Brealey, 2008, p: 64).

ثانياً: نسب النشاط

ويستدل من نسب النشاط على مدى توفر عنصر الكفاءة الإدارية، حيث يتم الاستدلال من خلالها على مدى الكفاءة الإدارية في أداء وظيفة البيع والتسويق للمنظمة، فعند ارتفاع هذه النسبة فإن ذلك يدل على سرعة تصريف المنتجات ومن ثم نجاح

المشروع. وتعتبر معدلات الدوران من المؤشرات المهمة التي يتم عن طريقها معرفة كفاءة استخدام أصول المشروع في توليد إيرادات التشغيل، حيث أنه يمكن الحكم على إدارة مشروع معين من حيث مدى كفاءة تلك الإدارة في تشغيل الأموال في الأنشطة المختلفة أو معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصر الموجودات إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة حيث أن من مهام الإدارة هو الموازنة بين السيولة والربحية والمخاطرة وهذه في الحقيقة معادلة صعبة من الناحية الواقعية. وتشتمل هذه النسب ما يلي:

$$1- \text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$2- \text{متوسط فترة التخزين} = \frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

$$3- \text{معدل دوران المدينين التجاريين} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي المدينين التجاريين}}$$

$$4- \text{مدى كفاية مخصص الديون المشكوك فيها} = \frac{\text{مخصص الديون}}{\text{المدينين} + \text{أوراق القبض}}$$

$$5- \text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وبذلك فإن هذه النسب تقيس مدى كفاءة العمل في إدارة الأصول واستغلالها في توليد الإيرادات Assets Management، فإذا كان هذا المعدل مرتفع، فإنه يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو زيادة ربحية الأصول بسبب الاستغلال الكبير لها. وبالتالي فهي تعطي مؤشراً عن الكفاءة في توليد المبيعات من الأصول، فالاستثمار الزائد في الأصول عن الحدود المقبولة يؤدي إلى تجميد جزء من الموارد المالية في أصول قد لا يتولد عنها عوائد بل من الممكن أن يتحمل عنها نفقات للمحافظة عليها، كما أن الاستثمار في الأصول الذي يقل عن المستوى الملائم قد يؤدي إلى الفشل في تلبية طلبات العملاء مما يترك أثراً سلبية على حجم المبيعات وبالتالي على معدل نمو نشاط العمل المقترض (Block , 2007, p: 199).

ثالثاً: نسب الربحية

ويستدل من هذه النسب على قدرة العميل على توليد الأرباح ومدى نجاح نشاطه في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها، فهي تمثل المعيار الأول لنجاح المشروع، فكلما زادت النسبة كان ذلك دليلاً على نجاح الإدارة ومن ثم إعطاء الدافعية على منحه التسهيلات الائتمانية، وهذه النسب يستخدمها المستثمرون سواء الحاليون أو المتوقعون من أجل تحديد مسار استثماراتهم ويتم مقارنة عناصر الدخل بالنسبة للمبيعات كنسبة مئوية ويسمى هذا الأسلوب بالتحليل الراسي وإذا ما استخدمت هذه الطريقة في التحليل لأكثر من سنة يكون أكثر فائدة باعتبار أن ذلك سوف يحدد اتجاهات هوامش الربح ونسب المصروفات وهذا يؤدي إلى معرفة أداء المشروع وربحيته وهل يسير صعوداً، أي هل أن المشروع يطور من أدائه أم لا. وتشمل هذه النسب ما يلي:

$$1 - \text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$2 - \text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$3 - \text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتعتبر هذه النسب مهمة لكل من الملاك والمقترضين على حد سواء، فعدم كفاية الأرباح يؤثر على ثروة الملاك وفي نفس الوقت يعد مؤشراً على عدم قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات المترتبة على منح الائتمان، لأن المقرض (البنك) عند منح الائتمان يتوقع ببساطه أن يقوم المقترض بسداد أصل القرض من الأرباح المتحققة وليس من بيع الأصول المملوكة.

أما بدل المخاطرة فهو الجزء من العائد الذي يطلبه المستثمر نظير تحمله مخاطر إضافية عند الاستثمار في مجالات قد تتعرض للتقلبات، فالمخاطر الناتجة عن عوامل

تتعلق بشركة معينة أو بقطاع معين، ولهذا يمكن تسميتها بمخاطر الشركة أو مخاطر العمل حيث إن سبب ظهورها ناتج عن عوامل خاصة بالشركة المراد الاستثمار بها، والأخيرة تؤدي إلى عدم التأكد من عائد الاستثمار بهذه الشركة، وهذه العوامل تكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل (عبد الله، ٢٠٠٥، ص ٤). وهذه المخاطر تتكون من:

١- **مخاطر السيولة:** تمثل هذه المخاطر التغيرات الحالية والمحتملة في صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الأسهم. وتنتشأ نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، مثل ضعف تخطيط السيولة، سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجة متفاوتة، والتحول المفاجئ لبعض الالتزامات، والركود الإقتصادي، وأزمات أسواق المال. ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة ما يلي: (بلعجوز، ٢٠٠٥، ص ٧)

- ضعف تخطيط السيولة عند المقرض مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

- تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

٢- **مخاطر العمليات (المخاطر التشغيلية):** تنتشأ نتيجة التغيرات في مصاريف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة الشركة. فبعض البنوك لا تمتلك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة (نجار، ٢٠١٠، ص ٢٣٤).

٣- **مخاطر رأس المال:** تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة المقرض على الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق ما بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للمطلوبات (عبد الله، ٢٠١١، ص ١٥).

٤- **مخاطر السمعة:** وهي تظهر نتيجة لوجود انطباع سلبي عن المقرض الذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول المقترضين إلى المقرضين المنافسين (عبد الله، ٢٠١١، ص ١٦).

٥- **مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية:** أدى تطور المصارف بشكل مستمر إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة وبرامج الكمبيوتر لكي تستطيع المنافسة فيما بينها وتقديم الخدمات المتطورة التي تلبي حاجات عملائها، مما نتج عن ذلك مخاطر جديدة مرتبطة بهذه العمليات كالاختيال والدخول غير المرخص لحسابات العملاء وغيرها من المخاطر (شواربي وعبد الحليم، ٢٠٠٨، ص ٧٢).

٦- **المخاطر الإستراتيجية:** وهي المخاطر الناتجة عن إصدار قرارات خاطئة تؤثر سلباً على نشاط المصرف أو المخاطر الناتجة عن عدم اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب لاستغلال الفرص المتاحة. ومثال ذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بدخول أسواق جديدة أو الخروج من بعض الأسواق أو تقديم خدمات جديدة وغير ذلك من القرارات (بلعجوز، ٢٠٠٥، ص ٨).

رابعاً: نسب توازن الهيكل التمويلي (الرفع المالي):

وهذه النسب من النسب المهمة بالنسبة للمقرضين والمستثمرين، بالإضافة طبعا للإدارة، حيث أن هذه النسب تُظهر مدى مساهمة الديون - سواء ممثلة في الالتزامات القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل - في تمويل أصول الشركة مقارنة بمساهمة الملاك، فعن طريق نسب الرفع المالي نستطيع معرفة نسبة حقوق المساهمين وكذلك نسبة القروض أو الديون الخارجية، وتستخدم هذه النسب من اجل إبراز العلاقة بين أموال المساهمين والأموال المقدمة من المقرضين ومدى التوازن بينهما، حيث يستدل من خلالها على مدى توافر الطاقة المالية (رأس المال) Capital، ويعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشر خطر للشركة، ونسب الرفع المالي تستخدم لقياس الفاعلية المالية كقرينة على مدى المغالاة في المتاجرة، وذلك من خلال النسب التالية: (Harrington, 2013, p: 193)

١ - معدل الاقتراض إلى الموجودات = إجمالي القروض
إجمالي الأصول

٢ - معدل هيكل رأس المال = إجمالي القروض

إجمالي هيكل رأس المال

٣ - معدل الاقتراض إلى حق الملكية = إجمالي القروض
حقوق الملكية

ويشير (الحناوي، ٢٠٠٩، ص ٩٩) إلى أن هذه النسبة تقيس نسبة الديون إلى حقوق الملاك ودرجة اعتماد الشركة على التمويل من مصادرها الذاتية. تحاول كثير من الشركات ضبط هذه النسبة حتى تتمكن من التحكم بالدين الخارجي، حيث إن تحقيق التوازن في هذه النسبة يُعد ضرورياً، حيث يفضل الدائنون نسبة اقتراض متوسطة، ومعقولة، وذلك لأنه كلما انخفضت هذه النسبة كلما زاد هامش الأمان بالنسبة لهم في حالة إشهار إفلاس الشركة وبيع أصولها، وعلى العكس من ذلك يفضل الملاك نسبة اقتراض مرتفعة وذلك يعود إلى أحد الأسباب الآتية:

- زيادة نصيبهم من الأرباح.

- أن زيادة أموال الملكية تعني التنازل عن جزء من السيطرة على الشركة.

ويعد ارتفاع هذه النسبة دليلاً على أن إدارة الشركة تسعى إلى استغلال أقصى طاقة إنتاجية وزيادة العمالة دون زيادة رأس المال الثابت مما تزيد معه الحاجة إلى رأس المال العامل (الحمزاوي، ٢٠٠٧، ص ١٩٨).

خامساً: نسب القيمة السوقية

تستخدم هذه النسبة من أجل إيجاد العلاقة بين سعر السهم (القيمة السوقية) وبين كل من ربحيته وقيمه الدفترية، وبالتالي فهي تعكس مؤشرات عن الشركة والتوقعات المستقبلية لهذا الأداء، فعند ارتفاع معدلات الربحية، فإن ذلك يعد مؤشراً عن كفاءة إدارة

الأصول وإدارة القروض، وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية لأسهم العميل طالب الائتمان، ومن تلك النسب:

$$1- \text{معدل (عائد) ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة والفائدة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

$$2- \text{نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

وهي تقيس مدى الزيادة أو الانخفاض للقيمة الدفترية للأسهم مقارنة بالقيمة السوقية.

$$3- \text{نسبة القيمة السوقية للاسمية} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الاسمية للسهم}}$$

وهي تقيس التكلفة التاريخية للأسهم مقارنة بالقيمة السوقية للسهم فإذا كانت أقل من (1) صحيح فإن هذا يدل على أن الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم (Ross, 2009, p: 91).

$$4- \text{عائد التوزيع للسهم} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{ربحية السهم}}$$

واستناداً إلى ما سبق يتبين أن النسب المالية المذكورة تمثل علاقة بين عنصرين وأن القيمة لا يكون لها أي مدلول إلا بمقارنتها بمعدل معياري آخر، والتي يمكن الحصول عليه من خلال استخلاص المعدلات والنسب المئوية المستخلصة من القوائم المالية السابقة لنفس العميل أو العملاء من نفس الصناعة التي ينتمي إليها نشاط العميل.

٢-١١ الأداء المالي والمحاسبي

تشكل إدارة رأس المال العامل مكوناً مهماً وحاسماً في الأداء المالي والمحاسبي، نظراً لتأثيرها الواضح والمباشر في كل من هدفي السيولة والربحية، تتعلق إدارة رأس المال العامل بالموجودات والمطلوبات المتداول، وتنتأثر بأهمية بالغة في البحوث والدراسات المالية وذلك لإستحواذ الموجودات المتداولة عادة على أكثر من نصف إجمالي الموجودات في الشركات الصناعية (العامري، ٢٠٠٨، ص ٢١١).

يتمثل الربح في المبلغ الذي تظهره قائمة الدخل ليوضح نتيجة أعمال الشركة للفترة المالية وذلك من خلال تطبيق مبدأ المقابلة Matching Principle بين الإيرادات المكتسبة خلال الفترة من جهة، والمصروفات التي تكبدتها الشركة لتحقيق تلك الإيرادات من جهة أخرى. وللربح مفهومين هما:

أولاً: المفهوم المحاسبي للربح:

إن هذا المعيار هو الأكثر شيوعاً لحد الآن والمعتمد عليه في المشروعات التجارية باعتباره يغطي جميع جوانب النشاط الإنتاجي (علوان والزعلوك، ٢٠٠٥، ص ١٧).

ويعنى الفرق بين الدخل الذي حققته الوحدة الإقتصادية والمصروفات التي تكبدتها خلال فترة زمنية معينة. ويقع ضمن المفهوم المحاسبي مفاهيم فرعية للربح، هي: (الشواورة، ٢٠١٣، ص ٤٢)

١- صافي الربح من العمليات التشغيلية قبل الفوائد والضريبة **Earnings (EBIT)** **Before Interest and Taxes**: وهو يعني الفرق بين المبيعات الفعلية والتكاليف الفعلية والمصروفات الإدارية والعمومية من جهة أخرى، دون أن يشمل الفائدة المدفوعة أو الإيرادات والمصروفات الأخرى والضرائب خلال فترة زمنية معينة والتي على الأغلب ما تكون سنة مالية واحدة.

٢- صافي الربح من العمليات التشغيلية قبل الضريبة **Earnings Before (EBT) Taxes**: ويتمثل بالرقم المحدد بطرح الفوائد المدبنة من **(EBIT)**.

٣- صافي الربح من العمليات التشغيلية وغير التشغيلية بعد الضريبة : ويعنى الربح الناتج عن الفرق بين صافي الربح من العمليات التشغيلية وغير التشغيلية (قيمة المبيعات والإيرادات الأخرى) من جهة وبين التكاليف التشغيلية وغير التشغيلية (تكاليف المبيعات والتكاليف الأخرى) من جهة أخرى. أي بصافي الربح الذي يتبقى بعد تخفيض الإيرادات بجميع المصروفات التي تكبدتها الشركة في تحقيق تلك الإيرادات بما فيها ضريبة الدخل.

ثانياً: المفهوم الإقتصادي:

ويتمثل الربح حسب هذا المفهوم بالتغير الحادث بين صافي ثروة المالكين خلال الفترة المالية أي بالفرق بين رأسمال الشركة الحقيقي في بداية الفترة و رأسمالها الحقيقي في نهايتها و ذلك بعد مراعاة التغير الحادث في القيمة الشرائية لوحدة النقد. ويوجه الإقتصاديون نقداً شديداً إلى طريقة تحديد الأرباح من وجهة النظر المحاسبية ، حيث يرون أن المحاسبين يضللون الإدارة ويجعلونها توزع أرباحاً غير حقيقية على أصحاب المشروع ، وهذا يعني بأنهم يقومون بتوزيع جزء من رأس المال في صورة أرباح . ويبينون هذا الرأي على العيوب التي توجه إلى تحديد الربح عن طريق مكونات الميزانية أو قائمة الدخل ويركز الإقتصاديون على أهم عيوب الميزانية وهي: (علوان والزعلوك، ٢٠٠٥، ص ١٩)

١- يحتوي جانبا الميزانية على خليط غير متجانس من أرصدة الحسابات بعضها ذات قيمة حالية والبعض الآخر ذات قيمة تاريخية في أوقات متفاوتة.

٢- لا تعطي الأرقام الواردة في الميزانية أي وزن لتغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد التي تتناقص بفعل التضخم.

٣- جمود الميزانية كتنقيح يعكس الظواهر التي يمكن قياسها نقداً فقط ، ولا تعطي أية أهمية للظواهر الإجتماعية والعلاقات الإنسانية داخل الشركة.

أما العيوب التي يوجهونها إلى قائمة الدخل فهي:

١- الربح المحاسبي الذي تظهره قائمة الدخل مبني على مفاهيم، ومبادئ وفرضيات البعض منها جامد وغير منطقي مثل مبدأ التكلفة التاريخية.

٢- لا تظهر الأرباح إلا إذا تحقق الإيراد فعلاً في حين أن العملية الإنتاجية تسفر عن تحقيق أرباح، وعدم إظهار ربح العملية الإنتاجية لخوف المحاسبين من عدم تحقق البيع وإحتياطاً منهم لعدم تحقيق الأرباح.

٣- تحوي الأرباح التي تحققها الشركة أحياناً بعض العمليات العرضية في حين أن الربح الناتج عن النشاط الأساسي للشركة لا يسد حتى التكاليف التي تتكبدها الشركة.

ويرى الإقتصاديون أن القياس المثالي لربح الشركة خلال أي فترة هو الزيادة الحقيقية التي حصلت لقيمتها الصافية خلال السنة، ويشمل ذلك تقييم الموجودات بشتى أنواعها على أساس القيمة الجارية، والربح المقبول لدى الإقتصاديين هو مبلغ مساوٍ لأعلى توزيع بين أصحاب المشروع مع المحافظة على الوضع المالي والإقتصادي للشركة وعلى إنتاجية رأس المال وهذا يرتبط بتقييم الشركة ككل أي كوحدة واحدة. لكن لدى دراسة آراء الإقتصاديين تجاه مفهوم الربح يلاحظ بأنها وإن كانت منطقية في كثير من الأحيان، إلا أن تطبيقها تقابلة صعوبات كثيرة. ذلك لأن المفهوم الإقتصادي للربح وإمكان الوصول إليه أمر يقابله صعوبات كثيرة تثير إنتقادات تفوق الإنتقادات التي توجه الى الطريقة المفهوم المحاسبي. ولكن يمكن القول أن الإنتقادات التي يراها الإقتصاديون على الربح المحاسبي أظهرت بعض مواطن الضعف في تحديد الربح المحاسبي، إلا أن الطريقة التي يسلكها المحاسبون هي طريقة عملية وقابلة للتطبيق بالرغم من مواطن الضعف، في حين أن الطريقة الإقتصادية من المتعذر تطبيقها لدرجة كبيرة. لذلك فالمحلل المالي في هذا الصدد عليه أن يعرف مواطن الضعف ويتخذ من السبل لتغطيتها، دون أن يلزم الشركة بتطبيق نظريات قد يترتب عليها الكثير من الجهد والمال دون الوصول إلى الحقائق (Kesio, et.al. , 2005, P: 124).

وتتأثر قيمة الأرباح التي تحققها الشركة عادة بقيمة كل من المتغيرين اللذين يحددان تلك الأرباح، أي إجمالي الإيرادات التي تحققها الشركة خلال الفترة المحاسبية من

جهة، وإجمالي المصروفات التي تتكبدها الشركة خلال تلك الفترة من أجل تحقيق الإيرادات. من هنا يمكن لإدارة الشركة في سعيها لتعظيم قيمة الأرباح ان تحقق ذلك: إما بتعظيم إيراداتها الدورية، أو بتخفيض تكاليفها أو مصروفاتها المستنفذة في تحقيق تلك الإيرادات أو بالبديلين معاً، ويتأثر الربح بعدد من العوامل تؤدي إلى زيادته، أو نقصانه، من أهمها: (خلة، 2010، ص 13-15)

١- أن مقدار الربح يرتبط بشكل أساسي بمقدار النتائج والإيرادات الناجمة عن المبيعات أو النشاطات التجارية الأخرى التي تمارسها الشركة. فمع زيادة المبيعات مثلاً، يمكن أن يزداد الربح، كما أنه يمكن أن يتعرض للإنخفاض مع تدني المبيعات.

٢- كما تمارس التكاليف والمصاريف المختلفة أثراً مماثلاً على الربح، حيث أن خفض النفقات والمصاريف على اختلاف أنواعها تساعد على زيادة الربح. بينما ارتفاع المصروفات والنفقات تساهم في تخفيض الأرباح.

٣- إن لمقدار السيولة النقدية المتوفرة ورأس المال العامل والثابت أثراً على زيادة الأرباح أو نقصانها، فقد يؤدي توفر السيولة إلى إمكانية الاستفادة من فرص متاحة للاستثمار أو الحصول على بعض الخصومات النقدية والكمية، وهذا يؤدي إلى زيادة الربح أو الحصول على آلات وأصول ثابتة متطورة من خلال رأس المال الثابت يمكن أن يزداد الإنتاج وتحسن نوعيته لكن و بالمقابل فإن المبالغة في توفير السيولة عن الحد المناسب يحرم الشركة من تحقيق أرباح إضافية بسبب تجميد أموال زائدة عن الحاجة.

٤- الأسعار السائدة وتغيراتها، أن قيمة المبيعات ترتبط بمستوى الأسعار فعندما تكون أسعار منتجات الشركة مرتفعة فإنها تحصل على أرباح أكبر من الحالة التي تكون أسعار منتجاتها منخفضة. ولا شك أن تحقيق سعر مرتفع في السوق يتطلب من الشركة أن تسعى إلى تحسين نوعية منتجاتها وتقديم شروط مناسبة للزبائن.

٥- سياسة الاستهلاك التي تتبعها الشركة: إن سياسة الاستهلاك المتسارع تترافق غالباً باقتطاع مخصصات عالية للاستهلاك وهذا يؤدي إلى ظهور الأرباح بشكل أقل مما لو تم إتباع سياسة الاستهلاك الثابتة.

٦- إن كثرة العوادم والتوالف تؤدي إلى تخفيض الأرباح.

٧- التطور التقني الذي توصلت إليه الشركة حيث أن الآلات الحديثة التي تتوفر في الفترة الحالية تساهم كثيراً في زيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة ، وتساعد بالتالي على تحقيق عوائد مناسبة وأرباح مجدية.

٢-١٢ مؤشرات الأداء المالي والمحاسبي

يتم اعتماد الشركة على أرباح محاسبية من اجل قياس عوائد الاستثمارات، وقياس الربحية ليحجب عن المستخدمين للقوائم المالية مقدار ما حقته من التدفقات النقدية التشغيلية على هذه الاستثمارات (عطية، ٢٠٠٤، ص٨٦).

كما أن تحقيق الشركة لأعلى معدلات الربحية يجب ألا يتم الاعتماد عليه في عملية تقييم أداء الشركة بدون الأخذ بعين الاعتبار جودة الربحية، ونتيجة لزيادة الاهتمام بإدارة الشركات بتقييم مستويات أداءها فقد تم التوجه نحو استخدام المؤشرات المبنية على الأرباح المحاسبية، مثل عائد على أصول وعائد على حقوق ملكية والربحية للسهم وتدفقات نقدية لسهم، وهذه مؤشرات تعتبر الترجمة المالية لنتائج قياس الأداء التشغيلي المستخدمة بتحديد المدى الذي تحققت عنده أهداف الشركة الإستراتيجية (كريم، ٢٠٠٤، ص٢١).

وتشمل مؤشرات الأداء المالي والمحاسبي الآتي:

أولاً: معدل العائد على الأصول

إن مقياس العائد على الأصول هو من أكثر المقاييس استخداماً وشيوعاً، وهو يبين علاقة الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل إدارة الشركة، ويعكس أيضاً أثر أنشطة الشركة الاستثمارية والتشغيلية ولكنه لا يعكس أثر الأنشطة التمويلية بالأرباح (الخلايلة، ٢٠٠١، ص٩٣-١٠٩).

ثانياً: معدل العائد على حقوق الملكية

وهذا المؤشر يهتم بقياس عائد كل دينار يتم استثماره من جانب الملاك وحملة الأسهم العادية، وهو يأخذ أثر الأنشطة التمويلية والتشغيلية في أن واحد، وهو يتأثر بالرفع المالي وحجم الديون في هيكل رأس المال، ويقوم هذا المؤشر بقياس العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال الشركة، فارتفاع نتيجة هذا المؤشر تدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل فيها، والعلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات يمكن توضيحها كما يلي: (الغرابية، وجعفر، ٢٠٠٨، ص ٢٠١-٢٣٣)

العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول / ١ - نسبة الدين إلى الملكية.

ثالثاً: ربحية السهم

تُعد ربحية السهم أحد أهم المصطلحات الهامة في سوق الأوراق المالية لما له من أثر على زيادة الطلب على أسهم شركة مساهمة عن أخرى، وتتزايد أهمية هذا المؤشر المالي لدى المستثمر؛ لأنه يرسم صورة في مخيلة المستثمر عن العوائد المتوقع تحققها من السهم (حداد، ٢٠٠١، ص ١٤-١).

كما يعد نصيب السهم العادي من أرباح الشركة مؤشراً مالياً لتقييم أداء الشركات، حيث انه يقوم بقياس ربحية الشركات ويساعد المستثمر والمقرض باتخاذ القرارات (عبيدات، ٢٠٠٦، ص ١٣).

وربحية السهم تمثل نصيبه من الأرباح التي تتحقق خلال فترة مالية، ويتم حسابها بقسمة الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية على عدد الأسهم القائمة، وتعتبر الربحية للسهم من البيانات والمعلومات التي يحتاج إليها مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية وبشكل متفاوت (الغرابية، وجعفر، ٢٠٠٨، ص ٢٠١-٢٣٣).

ويرتبط قرار الإستثمار بالأسهم بشكل كبير في مدى الربحية التي يحققها السهم الواحد، فمؤشر ربحية السهم يعتبر دافعا كبيراً للمستثمرين لاتخاذ القرار الإستثماري السليم والصحيح (Hall, 2009, p:56).

وهذا ما كان يهدف إليه المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٣ والمختص " بحصة السهم من الأرباح"، حيث يهدف هذا المعيار المحاسبي إلى وضع المبادئ من أجل تحديد وعرض حصة السهم من الأرباح مما يحسن من إمكانية مقارنة الأداء المالي بين المشاريع المختلفة ضمن نفس الفترة وضمن فترات محاسبية مختلفة لنفس المشروع (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردنيين، ٢٠١٣).

وهو ذات الهدف الذي اعتبره معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، حيث اعتبر أن الهدف الرئيس هو توضيح أساس إحتساب ربحية السهم و أسلوب عرض ربحية السهم في القوائم المالية. واعتبر المعيار أن الغاية الأساسية من إحتساب وعرض ربحية السهم هو تحسين عملية مقارنة الأداء للشركات المتماثلة لنفس الفترة وبين أداء الشركة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة (أبو نصار، وحميدات، ٢٠١٣).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات باللغة العربية

-دراسة (طاشمان ٢٠٠٤) بعنوان: مدى استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض من قبل البنوك وشركات التأمين الأردنية" (دراسة ميدانية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام مسؤولي الإقراض في البنوك، ومسؤولي الاستثمار في البنوك التجارية وشركات التأمين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإقراضية، كما هدفت إلى التعرف إلى أهم النسب المستخدمة من قبلهم، ومعرفة أهم المعوقات التي تواجههم والتي تتعلق بالنسب المالية. ولتحقيق هذه الأهداف تم توزيع استبانة على مسؤولي الإقراض والاستثمار في البنوك وشركات التأمين. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: انها بينت أن مسؤولي الإقراض والاستثمار يستخدمون النسب بدرجة كبيرة لغايات الإقراض والاستثمار. كما تبين إن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين مسؤولي الإقراض ومسؤولي الاستثمار في طبيعة النسب المالية المستخدمة. كذلك بينت الدراسة أن من أهم المشاكل التي تواجه الطرفين يتمثل باختلاف السياسات المحاسبية المستخدمة في الشركات المختلفة، مما يؤثر على طبيعة البيانات التي يتم استخدامها في التحليل. وأوصت بضرورة سعي البنوك إلى زيادة وتنشيط محافظ الأوراق المالية لديها مما يؤدي إلى تنشيط سوق الأوراق المالية من ناحية وتحقيق البنوك لمعدلات عائد معقولة على استثماراتها.

-دراسة الغصين، ٢٠٠٤، بعنوان: استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات،

هدفت إلى الوصول إلى أفضل مجموعة من النسب المالية للتمييز بين الشركة المتعثرة وغير المتعثرة، كذلك هدفت إلى الوقوف على الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية. وقد بينت النتائج أهمية القيام بتحليل النسب المالية ومدلولاتها للكشف عن وضع الشركة. كما بينت أهمية العمل على تطوير التحليل المالي واستخدام النماذج والكمية كأداة علمية فاعلة لقياس التعثر والتنبؤ به. والاهتمام بدقة البيانات المالية وإصدار قوائم مالية ذات مصداقية وموثقة حسب الأصول. كذلك بينت

أهمية دراسة سياسات التسهيلات المقدمة للعملاء بحيث تتناسب مع أوضاع الشركات ولا تؤثر عليها سلباً أو تضعها في ضائقة مالية مستقبلاً. والاهتمام باستخدام نموذج التنبؤ بتعثر الشركات لتقييم فرص الاستثمار لديها والتعرف على الاستثمارات غير المرغوب فيه أو التخلص منها قبل تكبد المزيد من الخسائر. وأوصت الدراسة بضرورة استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية للحفاظ على التنوع الأمثل للمحفظة الذي يحقق المستوي المرغوب من العائد وفي ظل مستوى محدد من المخاطر وتحقيق الكفاءة في اختيار الأوراق المالية.

- دراسة زيود وآخرون، (٢٠٠٥)، بعنوان: **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، وقد قام الباحثون بعملية تقويم أداء احد المصارف الصناعية السورية والذي يهدف إلى دراسة النشاط المنفذ من اجل تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المحاسبي المصرفي، وذلك من اجل توضيح مدى كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المالية المتوفرة لديها وبالشكل الأمثل. وبينت الدراسة أن التحليل المالي هو عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها، إضافة إلى أنه يقوم أداء الشركات المصرفية، لذلك لا بد من اعتبار القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي المصرفي ومدخلات أساسية لعملية التحليل المالي، كما بينت النتائج ان القوائم المالية تمثل نتاج الدورة المحاسبية، وبداية الطريق لعملية التحليل المالي للحصول على المؤشرات المالية التي تمثل نقطة الانطلاق في تقويم أداء الشركات المالية والمصرفية. وتوصلت الدراسة عدد من النتائج أبرزها سيطرة الجمود على النظام المصرفي فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية، ومقررات لجنة بازل، بالرغم من مضي زمن طويل نسبياً على صدورها. كما تبين عدم قدرة المصرف على تقديم الخدمات المصرفية المتطورة والمعتمدة على التكنولوجيا، وشبكة الاتصالات، نتيجة لعدم توفر الاعتمادات المالية المطلوبة لتغيير أجهزة المصرف الصناعي، وللانقال من العمل اليدوي التقليدي إلى العمل الالكتروني الأكثر سرعة ودقة ومصداقية. وان القوائم المالية معدة في المصرف وفقاً للتعليمات والبيانات الواردة بالنظام المحاسبي الموحد، لكنها غير متجانسة مع المبادئ والمعايير

المحاسبية الدولية، من ناحية العرض الشامل لكافة عناصر القوائم المالية. فضلا عن انه تبين عدم الإفصاح الكافي عن البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل سليم وموافق للمعايير المحاسبية، لأن المصرف لا يفصح عن مقدار الضرائب الممنوحة وكيفية احتسابها، بالإضافة إلى دمج بعض الحسابات مع بعضها البعض. وتبين أيضا أن الإجراءات المتخذة بشأن القروض والديون المتعثرة من قبل الإدارة المصرفية سليمة، حيث تقوم بالملاحقة القضائية للعملاء المتأخرين، وإقناعهم بتسديد الديون المترتبة عليهم أو إعادة الاتفاق على تجديد المدة الزمنية لتسديد القرض مقابل تحمله فائدة تأخيرية بمقدار (١٢.٥). فضلا عن انه تبين عدم قيام المصرف المركزي والوزارة المختصة بالرقابة على النشاط المصرفي في الاهتمام بالمصرف الصناعي كغيره من المصارف الحكومية الأخرى بالرغم من أنه المصرف الرئيس لدعم الصناعة ولتطوير النشاط الاستثماري في البلد من خلال منحه القروض والتسهيلات المالية للعملاء، في ظل التطور الصناعي الذي تشهده البلاد. وأوصت الدراسة بضرورة التوزيع الأمثل لمخصصات المحفظة على الاستثمارات الفردية التي تتكون منها بطريقة تجعل مخاطر المحفظة عند حدها الأدنى.

-دراسة الكحلوت، (٢٠٠٥)، بعنوان: مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة تطبيقه على المصارف العاملة في قطاع غزة،

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية وما هي درجة هذا الاعتماد والعوامل المؤثرة فيها، كما هدفت إلى التعرف على كافة الاتجاهات المعاصرة والتطورات المختلفة التي حدثت في جانب من جوانب التحليل المالي الذي يؤدي إلى خدمة كافة الأطراف المستفيدة من هذا التحليل، وقد خلصت الدراسة إلى إن استخدام النسب المالية أصبح من الأمور المألوفة والضرورية لكل الشركات، وأن المدخل الحديث للتحليل المالي يعامل القوائم المالية كنظام أساسي لتقييم الأداء. وان للمعلومات لغرض ترشيد اتخاذ القرارات ورسم أفضل السياسات أكثر منها كأداة ضرورة الاهتمام بالمعلومات المالية الأخرى وغير المالية كمصادر للمعلومات لأغراض التحليل المالي بهدف تحقيق أقصى كفاءة وفعالية ممكنة لعملية الربط بين المستخدمين وخاصة المحللين الماليين. كذلك بينت أهمية استخدام مجموعة متكاملة ومتعددة من الوسائل العلمية للتحليل المالي وعدم الاقتصاد على وسيلة واحدة. وأوصت

الدراسة بضرورة الاهتمام بالتحليل المالي كأداة لترشيد القرار الائتماني من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان عبر التدريب والتأهيل المستمر، وضرورة عدم التركيز على الضمانات العينية بالدرجة الأولى، إضافة إلى إلزام الشركات بتقديم معلومات مالية موثوقة تعكس حقيقة الوضع المالي للشركة طالبة الائتمان.

- دراسة جابر، (٢٠٠٦) بعنوان: التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء: دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى قراءة البيانات المالية لشركة الخزف السعودية، لإبراز أن التحليل المالي هو وسيلة من وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، استخدم الباحث المعدلات أو النسب المعيارية، وهذه من الأمور المهمة للحكم على المشاريع أو كمستهدفات تستفيد منها الإدارة في تحفيز جهود العاملين من أجل الوصول إلى تلك المستهدفات. وقد اعتمدت الدراسة المنهجين النظري والعملي من خلال استبانة وزعت على المبحوثين. وقد أجريت الدراسة في السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي يعتبر احد وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والحقيقة أن التحليل المالي يمثل احد أهم الأدوات الرقابية في الكشف عن الانحرافات قبل وقوعها. وتبين أن التحليل المالي احد أساليب التخطيط والرقابة على الأداء والمفهوم الأخير يمثل أوسع المفاهيم من حيث أن الرقابة على الأداء تمثل التحقق من القرار الذي اتخذ وهل يمثل أفضل وسيلة ممكنة من بين البدائل المتاحة، وهل أن القرار المتخذ يحقق أفضل إشباع ممكن للمستفيد أو للمستهلك سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الكلي. من جهة أخرى. كذلك بينت الدراسة أن عدم الإفصاح المحاسبي يمثل أحيانا، بل في أحيان كثيرة احد المشاكل التي يواجهها المحلل المالي باعتبار أن النقص في المعلومات أو عدم صحتها تقود في بعض الأحيان، بل في كثير من الأحيان إلى أن يكون التحليل المالي ناقصا أو يفتقد إلى الدقة سيما إذا اكتفى المحلل في تحليله فقط على القوائم المالية دون الاعتماد على بعض المعلومات الإحصائية وغيرها من معلومات. وأظهرت نتائج التحليل لمتغيرات المحتوى الإعلامي للقوائم المالية لشركة الخزف السعودية تقدماً ملحوظاً في الأداء في السنوات الأخيرة بالنسبة لتحسن مؤشرات الربحية والتمويل. وتبين إن قياس المحتوى الإعلامي للقوائم المالية بطريقه كمية، وذلك عن طريق استخدام التغير في المؤشرات

المالية يكون ذات فائدة كبيره للمتعاملين في السوق المالية، لان هذه المؤشرات تقدم معلومات واضحة ومهمة في مجال تقييم أداء الشركة والحكم على أسعار أسهمها المتداولة في السوق.

- دراسة الدحيات، (٢٠٠٨)، بعنوان: "قياس أداء شركات الوساطة المالية الأردنية باستخدام مؤشرات مالية وغير مالية"،

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أداء شركات الوساطة المالية الأردنية باستخدام مؤشرات مالية وغير مالية، كما هدفت الى التوصل أيضا إلى معادلة رياضية تتضمن مجموعة من النسب المالية القادرة على التمييز بين شركات الوساطة الأكثر نجاحا وتلك الأقل نجاحا وذلك بفترة كافية يمكن من خلالها التمييز بين تلك الشركات، اضافة الى تطوير نموذج يتكون من مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية القادرة على تقييم أداء شركات الوساطة المالية بشكل شمولي، واستخدمت أسلوب التحليل التمييزي والإستبانة في تطوير نموذج لقياس الأداء يتكون من مؤشرات مالية وغير مالية، وقد تم احتساب ٤٠ نسبة مالية خاصة بنسبة السيولة، والربحية، والهيكل التمويلي والرفع المالي، والسوق، والنشاط ونسب التدفقات النقدية. وتوصلت الدراسة إلى أن نسب التدفقات النقدية التشغيلية الربحية أكثر قدرة على التنبؤ بالتعثر من باقي النسب الأخرى. كذلك توصلت إلى معادلة رياضية للتمييز بين شركات الوساطة الأكثر نجاحا والأقل نجاحا تتكون من مجموعة من النسب المالية.

دراسة عبد الله، (٢٠٠٨)، بعنوان: التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات،

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام طرق وأدوات التحليل المالي الحديثة في الرقابة على الأداء، وكشف الانحرافات المالية أو غير المالية في وقت مبكر بالاعتماد على أدوات التحليل المالي في الشركات. إضافة إلى مساعدة إدارة المشروع على اتخاذ القرارات الرشيدة بأقل وقت وجهد وتكلفة وبأعلى جودة. وقد اعتمد الباحث في جميع المعلومات والبيانات الخاصة بهذا البحث على البحث المكتبي بالرجوع إلى المراجع العربية

والأجنبية التي اهتمت بالتحليل المالي بعامة وبالرقابة على أداء المشاريع خاصة. واعتمد في الحصول على المعلومات الخاصة بالجانب النظري على المتوفر والمتاح من المصادر العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة مع الاستعانة بشبكة المعلومات الدولية. واعتمد في الحصول على البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي على التقارير المالية والمحاسبية والإحصائية لمشروع صناعي (شركة الاسمنت السعودية). وتوصلت الدراسة إلى إن عملية تقييم الأداء لها فائدة كبيرة لذلك فإن اغلب الشركات وبما فيها الشركة محل الدراسة تصدر تقارير عامة تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتدفق النقدي بالإضافة إلى بعض التفاصيل والنسب المالية والمقارنات والتي تشرح طبيعة نشاط الشركة. وذلك من اجل تعزيز مكانة الشركة في السوق ومن اجل إقبال المستثمرين على شراء أسهمها، لكن الشركة على كل حال لم تصدر مخططات ورسوم بيانية توضح أداء الشركة. وتبين أن المخططات والرسوم البيانية تعطي صورة أكثر وضوحاً وتترك أيضاً أثراً وانطباعاً أكثر للمتلقى باعتبار أن الصور تتركز في الذهن أكثر من الوسائل الأخرى كما يقول خبراء الإعلام. كذلك تبين أن هناك اهتمام كبير في إبراز الايجابيات والمكانة الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة هذه الشركة أو تلك في عملية التنمية وكل ذلك يمثل حالة إعلامية لها أثرها على الأفراد سيما المستثمرين منهم. وهذا طبعاً نتيجة استخدام أدوات التحليل المالي.

–دراسة رمو والوتار، (٢٠١٠)، بعنوان: استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل من خلال تطبيق أنموذج التمان على عدد من الشركات المساهمة العراقية، كذلك هدفت إلى بيان أهمية استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتتبع أهمية البحث من أهمية موضوع الفشل لدى العديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، حيث تكمن مشكلة البحث في عدم وعي الشركات المساهمة العراقية والمستثمرين وغيرهم بمخاطر تعرض الشركات للفشل في المستقبل، وتم تطبيق الأنموذج

على عينة مكونة من ١٧ شركة مساهمة عراقية والتي تم الحصول على البيانات الخاصة بها. وقد بينت الدراسة أن فشل الشركات يعد من أهم المواضيع التي توجه الكثير من الكتاب والباحثين لدراستها، وذلك لما قد ينتج عنه من آثار سلبية على الاقتصاد القومي، وعلى المجتمع ككل، لذلك شرع الكثير من الباحثين إلى إيجاد طريقة يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل قبل حدوثه، وظهرت نتيجة لذلك العديد من الدراسات التي تستخدم النسب المالية بوصفها أدوات لبعض النماذج الإحصائية والتي تعتمد على أساليب التحليل التمييزي سواء الفردية أو المتعددة لإمكانية التنبؤ بالفشل قبل حدوثه والتي من أهمها أنموذج "التمان"، فضلاً عن نماذج أخرى يتم تطبيقها، كذلك تم التوصل إلى استخدام أنموذج التمان في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العراقية كان دقيق، وخلصت أيضاً إلى أهمية تبني أنموذج التمان للتنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية العراقية كأسلوب من أساليب التحليل المالي المعتمد في تقييم أداء الشركات.

–دراسة سامي، (2012)، بعنوان: التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة،

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه: النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية وأخيراً مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية. ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم. واتبعت في هذا البحث منهج دراسة الحالة لمعالجة الإشكالية المطروحة، وهذا المنهج يمكننا من التعرف على وضعية مؤسسة اقتصادية واحدة بشيء من التفصيل، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة صيدال الأم نظراً لإمكانية استخدام قوائمها المالية في التحليل المالي، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للموضوع. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية، كما تبين أن المؤسسة

المبحوثة تعاني من عجز في السيولة خلال فترة الدراسة، حيث تقل كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة عن النسب المعيارية.

- دراسة أبو عفيفة وأبو غنيم، (2013)، بعنوان: حساسية الإفصاحات المحاسبية والمعبر عنها من خلال النسب المالية في التأثير على القرارات الإستثمارية"

تهدف الدراسة لإبراز أهمية إفصاحات المحاسبية للشركات الصناعية من خلال النسب المالية للقوائم المحاسبية في تفسير القرارات الإستثمارية بالإعتماد على السعر السوقي للسهم، كما اهتمت الدراسة بمعرفة حساسية تلك الإفصاحات المحاسبية على معدل دوران السهم والسعر السوقي للسهم في الشركات الصناعية. وشملت عينة الدراسة المستثمرين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في سوق عمان المالي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير للإفصاحات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية والمعبر عنها من خلال النسب المالية مجتمعة ومعدل دوران السهم وكذلك السعر السوقي لسهم الشركات الصناعية، وأوصت الدراسة بالعمل على زيادة الوعي لدى المستثمرين لأهمية الإفصاحات المحاسبية عند إتخاذ القرارات الإستثمارية.

-دراسة المطيري، (٢٠١٥)، بعنوان: إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضيات فان الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت والبالغ عددها ١٨٠ شركة، أما عينة الدراسة فتم اختيارها من المديرين الماليين في هذه الشركات وتكونت من (١٤٣) مستجيباً. وتوصلت الدراسة إلى وجود إمكانية لاستخدام النسب المالية بمؤشراتها (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق) في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة. وتبين أن المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لمستوى استخدام النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي، قد جاءت جميعها بالمستوى المرتفع. وعلى ضوء تلك النتائج أوصت الدراسة التأكيد على استخدام النسب المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي في الشركة قبل حدوثه، ومحاولة معالجة نقاط الضعف وذلك للمحافظة على حقوق ذوي المصالح.

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة (Valentincicb and Moramora, 2010) بعنوان:

" Forecasting the liquidity of very small private companies"

التنبؤ السيولة في الشركات الخاصة الصغيرة جداً

هدفت الدراسة إلى بناء أنموذجين بالاعتماد على تاريخ حركة السيولة للشركة وللأنموذج الأول والاعتماد على النسب المالية المختلفة للأنموذج الثاني من خلال القوائم المالية المنشورة، وقد أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الشركات السلوفينية في القطاع الصناعي. وتم استخدام التحليل التمييزي المتعدد لغايات تحقيق هدف الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أنموذج تكون من ثلاثة مؤشرات مالية هي: (الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الالتزامات، الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول، إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول. وقد بلغت دقة الأنموذج ٩٤%، قبل سنة من التعثر) وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها إن الأنموذج المبني على أساس حركة السيولة أكثر قدرة على التنبؤ بالتعثر المالي. وإن النماذج المبنية على أساس النسب المالية المأخوذة في نفس سنة التعثر كانت أكثر قدرة على التنبؤ من تلك النماذج التي أخذت نسب مالية لسنوات أقدم. وتبين أن الأنموذج يعتبر ذو فائدة في التمييز بين الشركات التي تمت تصفيتها والشركات غير المتعثرة مع أفضلية لأنموذج النسب المالية. وتبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين خمس نسب للسنة التي تم إستخدامها لأنموذج التدفق النقدي.

- دراسة (Trigueiros and McLeay, 2012) بعنوان:

Proportionate Growth and the Theoretical Foundations of Financial Ratio"

النمو النسبي والأسس النظرية للنسب المالية

هدفت الدراسة تقديم إطار نظري لمفهوم النسب المالية حيث تم استخدام المتغيرات المالية التي تتكون منها النسب والتي تعتبر شرطاً لإستخدام نسب مالية صحيحة ودقيقة، وقد قامت الدراسة بتلخيص العديد من الدراسات السابقة من حيث الأسلوب الإحصائي وعدد شركات العينة وقد تبين أن ١٥% من الدراسات استخدمت عينة أقل من المطلوب وأن ٩٠% من الدراسات تستخدم الأساليب الإحصائية نفسها التي تستخدمها الدراسات الأخرى. وتم التوصل إلى ستة نسب مالية يمكن استخدامها وهي: (نسبة التداول، صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، التدفق النقدي إلى إجمالي الديون، المبيعات إلى إجمالي الأصول، صافي الدخل إلى حقوق المساهمين، والخصوم المتداولة إلى إجمالي الديون. وقدمت الدراسة إعادة تقييم لمحددات النسب المالية وكانت النتائج انه لكي يتم استخدام النسب المالية يجب أن تكون المتغيرات متناسبة والتي يجب أن تكون عاملاً مستقلاً عن حجم الشركة. وتبين انه عند تحقيق الشرط السابق وهو حجم الشركة يدخل في النماذج كتأثير مشترك لكل مجموعة من القوائم المالية. كذلك تبين انه يمكن أن يؤدي التحويل البسيط إلى تحسين الخصائص الإحصائية لسلوك نسب مالية معينة.

- دراسة (Bian, Mazlack, 2013)، بعنوان:

Nearest-Neighbors Classification Approach

التنبؤ بفشل الشركات منهج تصنيفي

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بفشل الشركات واستخدمت ٢٤ نسبة مالية من أصل ٥٦ نسبة مالية مستخرجة من الدراسات السابقة وقد أجريت الدراسة على قطاعي الاتصالات والكمبيوتر في الصين، وتم تحليل البيانات المالية المستخرجة من قوائم الشركات، باستخدام التحليل اللوجستي Logistic analysis وتم التوصل إلى ستة نسب مالية يمكن استخدامها

للتنبؤ بفشل الشركات وهي: نسبة التداول، صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، التدفق النقدي إلى إجمالي الديون، المبيعات إلى إجمالي الأصول، صافي الدخل إلى حقوق المساهمين، والخصوم المتداولة إلى إجمالي الديون.

- دراسة (Singhand and Schmidgia 2013) بعنوان:

"Analysis of Financial Ratio Commonly used by USA Lodging Financial Executives"

النسب المالية من قبل المديرين التنفيذيين لاتخاذ القرارات في فنادق الولايات المتحدة الأمريكية

هدفت الدراسة إلى التعريف بأهم النسب المالية من قبل المديرين التنفيذيين لاتخاذ القرارات في فنادق الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باستخدام (٣٦) نسبة مالية شائعة الاستخدام، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة تتألف من ثلاثة اجزاء. كذلك التعرف على مدى تأثير كل نسبة منها على مقدرة الشركة في الحصول على التمويل، وبالتالي العمل على الاهتمام بهذه العوامل مستقبلاً حتى تتمكن من كسب ثقة مؤسسات التمويل المختلفة، وعلاوة على ذلك فإن التعرف على تلك العوامل من شأنه تحديد الطاقة الاستيعابية للديون ومعرفة مدى القدرة على اقتراض الأموال، من الجهات التمويلية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أنه يمكن الاعتماد على التحليل المالي لبناء نماذج للتنبؤ بمستقبل الشركة المالي. وأن نسب الربحية والتشغيل كانت من أهم النسب المالية المستخدمة من قبل المديرين التنفيذيين لاتخاذ القرارات. وتبين من خلال حساب نسبة المردودية المالية أن هذه الأخيرة في تراجع، ويعود ذلك إلى الانخفاض الكبير في نسبة هامش صافي الربح والانخفاض الطفيف في معدل دوران الأصول. كذلك اتضح من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية بأن النشاط التشغيلي هو المصدر الرئيسي للنقدية وأهم استخدامات هذه النقدية، وأن التدفق النقدي المتاح ونسبة التغطية النقدية ونسبة التوزيعات النقدية في تحسن كبير.

جدول (٢-١)
ملخص الدراسات السابقة

| اسم الباحث | السنة | عنوان الدراسة | أهم النتائج |
|--------------|-------|--|--|
| طاشمان | ٢٠٠٤ | مدى استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض من قبل البنوك وشركات التأمين الأردنية (دراسة ميدانية) | بينت أن مسؤولي الإقراض والاستثمار يستخدمون النسب بدرجة كبيرة لغايات الإقراض والاستثمار |
| الغصين | ٢٠٠٤ | استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات | بينت النتائج أهمية القيام بتحليل النسب المالية ومدلولاتها للكشف عن وضع الشركة |
| زيود وآخرون، | ٢٠٠٥ | تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي | أن التحليل المالي هو عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها، إضافة إلى أنه يقوم أداء الشركات المصرفية |
| الكلوت | ٢٠٠٥ | مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة تطبيقه على المصارف العاملة في قطاع غزة | إن استخدام النسب المالية أصبح من الأمور المألوفة والضرورية لكل الشركات، وأن المدخل الحديث للتحليل المالي يعامل القوائم المالية كنظام أساسي لتقييم الأداء |
| جابر | ٢٠٠٦ | التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء: دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية | أن التحليل المالي يعتبر احد وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والحقيقة أن التحليل المالي يمثل احد أهم الأدوات الرقابية في الكشف عن الانحرافات قبل وقوعها |
| الدحيات | ٢٠٠٨ | قياس أداء شركات الوساطة المالية الأردنية باستخدام مؤشرات مالية وغير مالية | أن نسب التدفقات النقدية التشغيلية الربحية أكثر قدرة على التنبؤ بالتعثر من باقي النسب الأخرى |
| عبد الله | ٢٠٠٨ | التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات | إن عملية تقويم الأداء لها فائدة كبيرة لذلك فإن اغلب الشركات وبما فيها الشركة محل الدراسة تصدر |

| أهم النتائج | عنوان الدراسة | السنة | اسم الباحث |
|---|--|-------|--------------------------|
| تقارير عامة تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتدفق النقدي | | | |
| أن فشل الشركات يعد من أهم المواضيع التي توجه الكثير من الكتاب والباحثين لدراستها، وذلك لما قد ينتج عنه من آثار سلبية على الاقتصاد القومي، وعلى المجتمع ككل | استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية | ٢٠١٠ | رمو والوتار |
| أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء وتغيرات الوضعية المالية | التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة | 2012 | سامي |
| وجود علاقة تأثير للإفصاحات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية والمعبر عنها من خلال النسب المالية مجتمعة ومعدل دوران السهم وكذلك السعر السوقي لسهم الشركات الصناعية | حساسية الإفصاحات المحاسبية والمعبر عنها من خلال النسب المالية في التأثير على القرارات الإستثمارية | 2013 | أبو عفيفة وأبو غنيم |
| وجود إمكانية لاستخدام النسب المالية بمؤشراتها (نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب السوق) في التنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة. | إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت) | ٢٠١٥ | المطيري |
| إن الأتمودج المبني على أساس حركة السيولة أكثر قدرة على التنبؤ بالتعثر المالي. وإن النماذج المبنية على أساس النسب المالية المأخوذة | Forecasting the liquidity of very small private companies | 2010 | Valentincib and Moramora |

| أهم النتائج | عنوان الدراسة | السنة | اسم الباحث |
|--|---|-------|------------------------|
| في نفس سنة التعثر كانت أكثر قدرة على التنبؤ من تلك النماذج التي أخذت نسب مالية لسنوات أقدم | | | |
| تم التوصل إلى ستة نسب مالية يمكن استخدامها وهي: (نسبة التداول، صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، التدفق النقدي إلى إجمالي الديون، المبيعات إلى إجمالي الأصول، صافي الدخل إلى حقوق المساهمين، والخصوم المتداولة إلى إجمالي الديون). | Proportionate Growth and the Theoretical Foundations of Financial Ratio" | 2012 | Trigueiros and McLeay |
| هناك ستة نسب مالية يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل الشركات وهي: نسبة التداول، صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، التدفق النقدي إلى إجمالي الديون، المبيعات إلى إجمالي الأصول، صافي الدخل إلى حقوق المساهمين، والخصوم المتداولة إلى إجمالي الديون | Nearest-Neighbors Classification Approach | 2013 | Bian, Mazlack |
| أنه يمكن الاعتماد على التحليل المالي لبناء نماذج للتنبؤ بمستقبل الشركة المالي. وأن نسب الربحية والتشغيل كانت من أهم النسب المالية المستخدمة من قبل المدراء التنفيذيين لاتخاذ القرارات | Analysis of Financial Ratio Commonly used by USA Lodging Financial Executives | 2013 | Singhand and Schmidgia |

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية وموقعها من الدراسات السابقة

إن المتأمل في الدراسات السابقة العربية والأجنبية يجد أنها لم تتناول بشكل مباشر موضوع أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات. ولهذا لم نجد من بين هذه الدراسات ما تناول هذا الموضوع بالبحث والاستقصاء على مستوى دولة الكويت كالذي قامت به الدراسة الحالية، وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة بما يخدم تحقيق الهدف منها، إلا أنها اختلفت عنها في موضوعها ومنهجيتها؛ من هنا كانت فكرة الدراسة والقيام بها.

ركزت أغلب الدراسات السابقة على التعرف على الإطار العام للتحليل المالي والتعرف على المفاهيم والعمليات المرتبطة بها والبعض منها ركز على النسب المالية، في حين حاولت الدراسة الحالية توضيح الجوانب المتعلقة بأثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

أن معظم الدراسات التي أجريت اعتمدت المنهج الوصفي والاستكشافي وبعضها ميداني، وركزت على التحليل المالي وما يرتبط بالنسب المالية. أما هذه الدراسة فهي دراسة في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، حيث تم الحصول على المعلومات والبيانات من التقارير المالية لهذه الشركات ووفقاً للمشكلة والفرضيات، وبما يناسب النموذج المعد وفقاً للمتغيرات المختارة.

كما تتناول الدراسة الحالية جانباً مهماً من التحليل المالي والنسب المالية. ونظراً لقلّة الدراسات الكويتية في هذا الموضوع فإن هذه الدراسة تعدّ إسهاماً متواضعاً في تحقيق إضافة علمية في هذا المجال.

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها تدرس أثر استخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار وتحديداً في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، حيث قام الباحث باستطلاع التقارير المالية لهذه الشركات من أجل التوصل إلى نتائج تساهم في بيان هذا الأثر.

كما تتميز هذه الدراسة في كونها من الدراسات القليلة في هذا المجال في دولة الكويت، مما يضيف عليها قابلية التعميم في البيئة الكويتية، وإن معظم الدراسات التي أتيح للباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الكويت، فمنها ما كان في دول عربية مثل الأردن والسعودية وسوريا ومنها ما كان في بيئات أجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسلوفانيا، بينما أجريت هذه الدراسة في الكويت، حيث كانت شاملة لشركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات كمجتمع للدراسة، وربما تكون هذه الدراسة الوحيدة التي بحثت في هذا المجال في دولة الكويت على حد علم الباحث.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

١-٣ منهجية الدراسة

٢-٣ مجتمع الدراسة والعينة

٣-٣ أدوات الدراسة

٤-٣ المعالجة الإحصائية للبيانات

٥-٣ متغيرات الدراسة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

مقدمة

فيما يلي استعراض للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في إعداد هذه الدراسة حيث تتضمن توضيح للمنهج المتبعة في إعداد الدراسة ومجتمعها وعينتها وأدواتها وإجراءاتها والمعالجة الإحصائية للبيانات وبيان لمتغيرات الدراسة.

٣-١ منهجية الدراسة

تُعد الدراسة الحالية تحليلية للقوائم المالية الصادرة عن شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت والمنشورة خلال الفترة من عام (٢٠١٠-٢٠١٤)، حيث تم استخدام الأسلوب التطبيقي التحليلي.

٣-٢ مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت وذلك خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٤) والبالغ عددها ثلاثة شركات هي (شركة زين، شركة فيفا، وشركة اوريدو). أما الأسباب التي دفعت الباحثة إلى اختيار هذا المجتمع فهي:

- ١- كون الشركات المبحوثة تغطي كافة الخدمات المتعلقة بالاتصالات كالاتصالات الثابتة، والاتصالات الخلوية، وخدمات نقل البيانات والإنترنت.
- ٢- تعتبر هذه الشركات من أكبر الشركات من حيث الحصة السوقية، وحجم العوائد، وأعداد الموظفين والزبائن، والأكثر استقطاباً لوسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة.
- ٣- تشكل هذه الشركات النواة الرئيسة في قطاع الأعمال والاقتصاد الكويتي بسبب حيوية قطاع الاتصالات وأهمية المركزية نحو قطاعات الأعمال الأخرى.

٤- تشهد هذه الشركات حالة من المنافسة الشديدة فيما بينها، سواء أكان على صعيد الخدمات التي تقدمها، زيادة الحصة السوقية التي تمتلكها، مستوى الجودة الذي تسعى لبلوغه، مستوى تحقيق الانتماء للزبائن.

أما عينة الدراسة فقد تم اعتماد هذه الشركات وحسب البيانات المالية المنشورة في سوق الكويت للأوراق المالية وذلك خلال الفترة من عام (2010- 2014).

٣-٣ أدوات الدراسة

اعتمد الباحث في الدراسة الحالية على الأدوات الآتية:

١- البيانات المالية المنشورة لشركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في سوق الكويت للأوراق المالية للأعوام 2010-2014.

٢- الدراسات السابقة التي اعتمدت نسب ومؤشرات التحليل المالي.

٣-٤ المعالجة الإحصائية للبيانات

١- البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل الانحدار المتعدد وقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة ب (نسبة السيولة النقدية، نسبة النشاط، ونسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي) وبين الأداء المالي والمحاسبي.

٢- لتحقيق أهداف هذه الدراسة استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين استخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي وبين الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

٣- إن التحليل التمييزي المتعدد هو أحد الطرق الإحصائية التي تستخدم لتصنيف مشاهدة ما ضمن مجموعة من عدة مجموعات، حيث يتم تحديدها مسبقاً وذلك باستخدام الخصائص الفردية لتلك المشاهدة بأسلوب Multi Discriminant Analyses (2011) (Duda). حيث إن اللجوء إلى هذا الأسلوب يتطلب من الباحث أن يقوم أولاً بتحديد الفئات

المرغوب في تصنيفها (عينة الدراسة)، وفي دراستنا هي شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

٤- بعد أن يقوم الباحث بتحديد تلك الفئات تأتي الخطوة التالية وهي جمع البيانات التي تخص كل فئة، وفي الدراسة الحالية تتمثل هذه البيانات في نسب ومؤشرات التحليل المالي، حيث تعتبر هذه المؤشرات هي المتغيرات التمييزية المتوقع أن تنتج عن التحليل التمييزي المتعدد، وذلك بعد إدخال هذه المتغيرات إلى التحليل. إن المتغيرات التي تنتج عن التحليل التمييزي المتعدد لا بد وان تقيس الخصائص المميزة لكل فئة (McLachlan, 2014)، وذلك حتى يكون للنموذج تطويره قدرة تأثيرية. أما الخطوة الثالثة التي يقوم بها التحليل التمييزي فإنه يختبر عددا من المجموعات الخطية من خلال تلك النسب التي تم إدخالها إلى التحليل والتي يهدف منها الباحث إلى الوصول إلى أفضل مجموعة يكون لها قدرة تأثيرية (Friedman, 2009, P:15).

٥- وفيما يتعلق بالقدرة التأثيرية لنموذج الدراسة لابد من توضيح نقطة مهمة وهي ماذا تعني القدرة التأثيرية للنموذج، والتي تعني قدرة النموذج على اختبار القدرة التأثيرية من خلال السنة الأخيرة للشركات المبحوثة (حمدان، ٢٠٠٨)، وذلك بإدخال المتغيرات التي اختارها التحليل التمييزي المتعدد كأقوى مجموعة خطية والتي اعتبرت مكونات النموذج.

٦- يقوم الباحث بإدخال متغيرات العينة التي اختارها النموذج ليتم تحديد قدرة الأنموذج التأثيرية واختبارها من خلال السنة قبل الأخيرة على الأقل، وذلك بإدخال المتغيرات التي تم اختيارها في التحليل التمييزي كأقوى مجموعة خطية من خلال النسب والمؤشرات والمستخرجة من القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات.

٧- إن المجموعة الخطية التي يختارها التحليل التمييزي المتعدد كأقوى مجموعة بهدف التعرف على الأداء المالي والمحاسبي يطلق عليها المعادلة التمييزية (الغرايبي، ١٩٩٧)، وتحتوي هذه المجموعة أقوى المتغيرات التي يكون لها قدرة تأثيرية، وان هذه المتغيرات يصاحبها معاملات تعبر عن الأهمية النسبية لهذه المتغيرات (Dirichx and Landeghem, 1994).

٨- إن التحليل التمييزي يسعى إيجاد العلاقات المتبادلة فيما بين المتغيرات المستقلة وزيادة درجة التباعد بين المجموعات إلى أقصى درجة ممكنة أو تخفيض درجة التداخل بين المجموعات إلى أقل درجة ممكنة، ولقياس درجة التباعد بينها يتم استخدام مؤشر (Wilks Lambda)، حيث تشير قيمة هذا المؤشر إلى أن المتغير المستقل كلما اقتربت من الصفر يعني أن المتغير له قدرة تأثيرية مرتفعة بين المجموعات المستهدفة، أما إذا كانت قيمته تشير إلى واحد بالنسبة للمتغير المستقل فإن ذلك يعني عدم وجود قدرة تأثيرية لهذا المتغير بين المجموعات، لذلك يتم استبعاده من معادلة التمييز. وعادة ما تأخذ المعادلة التمييزية أو النموذج والذي ينتج عن استخدام التحليل التمييزي المتعدد الشكل التالي:

(حمدان، ٢٠٠٨) و (Nam and Jinn, 2010)

$$Z = a_0 + X_1a_1 + X_2a_2 + X_3a_3 + \dots + X_n a_n$$

حيث أن :

X = المتغير التمييزي (مؤشر التحليل) الذي اختاره التحليل التمييزي المتعدد كمتغير تمييزي له قدرة تأثيرية.

a = الأهمية النسبية للمتغير التمييزي (مؤشر التحليل) أو هو المعامل للمتغير التمييزي.

a_0 = المعامل الثابت لكافة المتغيرات في المعادلة التمييزية.

Z = القيمة التي بموجبها يتم التمييز التي تحصل عليها المشاهدة ويطلق عليها القيمة التمييزية.

٣-٥ متغيرات الدراسة

إن اختيار متغيرات الدراسة المستقلة لم يكن بالشيء السهل حيث تم تتبع الدراسات والأبحاث السابقة التي أجريت في هذا المجال مثل دراسة (مطر، ٢٠٠١) حيث إن مطر من ضمن الباحثين الذين أوصوا بدراسة مؤشرات التحليل المالي وبخاصة حجم الشركة،

وعمر الشركة، والتأخر في إصدار القوائم المالية. أيضا قام الباحث باستطلاع أبحاث ودراسات أجريت في هذا المجال منها دراسة (الدحيات، ٢٠٠٨)، وتبين للباحث أن المتغيرات المالية الأكثر استخداما في تلك الدراسات هي نسب المديونية، ومعدلات الدوران، ونسب السيولة. وبناء على ما تقدم ذكره تم اختيار المتغيرات التالية كمتغيرات مستقلة لأغراض تحقيق أهداف الدراسة الحالية بمعرفة أثرها على الأداء المالي والمحاسبي في دولة الكويت وهي:

أولاً: المتغيرات المستقلة: وتشمل نسب ومؤشرات التحليل المالي الآتية:

١- نسبة السيولة النقدية

٢- نسبة النشاط

٣- نسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي

ثانياً: المتغير التابع: الأداء المالي والمحاسبي، وقد كانت مؤشرات التحليل التي دخلت في قياس المتغير التابع كما هو موضح في الجدول (٣-١)

الجدول (٣-١)

مؤشرات التحليل المستخدمة في الدراسة

| مؤشر التحليل | كيفية احتساب المؤشر |
|---|--|
| إجمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات | إجمالي الربح/ الإيرادات |
| صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى الإيرادات | صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/الإيرادات |
| صافي الربح إلى الإيرادات | صافي الربح /الإيرادات |
| العائد على الموجودات | صافي الربح / مجموع الموجودات |
| العائد على حقوق المساهمين | صافي الربح / مجموع حقوق المساهمين |
| نسبة المديونية | مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات |
| معدل تغطية الفوائد | صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/الفوائد البنكية |
| معدل دوران الموجودات | صافي المبيعات/مجموع الموجودات |
| معدل دوران الموجودات الثابتة | صافي المبيعات/مجموع الموجودات الثابتة |
| نسبة التداول | الموجودات المتداولة/ المطلوبات قصيرة الأجل |
| نسبة السيولة السريعة | (الموجودات المتداولة-المخزون)/المطلوبات قصيرة الأجل |
| القوة الأيرادية | العائد على الموجودات*معدل دوران الموجودات |
| معدل دوران المخزون | تكلفة المبيعات/متوسط المخزون |
| معدل دوران المدينين | صافي المبيعات الآجلة/ متوسط المدينين |
| معدل دوران الدائنين | صافي المشتريات الآجلة/متوسط الدائنين |
| معدل دوران الأصول المتداولة | صافي المبيعات/مجموع الأصول المتداولة |
| معدل التمويل الداخلي | مجموع حقوق المساهمين/مجموع الموجودات |
| معدل تغطية الديون طويلة الأجل | مجموع الموجودات الثابتة/المطلوبات طويلة الأجل |
| المديونية قصيرة الأجل إلى حقوق المساهمين | مجموع المطلوبات قصيرة الأجل/مجموع حقوق المساهمين |
| المديونية طويلة الأجل إلى حقوق المساهمين | مجموع المطلوبات طويلة الأجل/مجموع حقوق المساهمين |
| المديونية الكاملة إلى حقوق المساهمين | إجمالي المديونية/ مجموع حقوق المساهمين |
| معدل دوران رأس المال العامل | صافي المبيعات/ رأس المال العامل |
| عدد أيام التأخر في إصدار القوائم | عدد الأيام التي تأخرت الشركة عن الموعد الذي حددته هيئة الأوراق المالية |
| معدل دوران العاملين | عدد العاملين الذين تركوا عملهم خلال العام/متوسط عدد العاملين |
| عمر الشركة | عدد السنوات التي قضتها الشركة في سوق العمل من تاريخ تأسيسها |
| حجم الشركة | إجمالي الأصول |

الفصل الرابع

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

١-٤ تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الأولى

٢-٤ تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية

٣-٤ تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الثالثة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بعد أن انتهت عملية جمع المعلومات اللازمة للدراسة تم إدخالها إلى جهاز الحاسوب، وتم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، تم اختبار الفرضيات باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression)، وذلك بحساب قيم F و T التي تقيس إمكانية وجود علاقة بين متغير مستقل لوحده وبين المتغير التابع، وتنص قاعدة القرار للاختبار على رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_a إذا كانت قيم (F و T) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية، وذلك عند مستوى معنوية (Sig.) 5%. كما تم احتساب معامل التحديد (R^2 Coefficient Of Determination) والذي يمثل نسبة التباين في متغير الدراسة التابع، والذي يمكن تفسيره من قبل المتغيرات المستقلة ويقاس قوة العلاقة في نموذج الانحدار، (Malhotra, 2013, p.513)، إذ تأخذ معادلة الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression الشكل التالي:

$$Y = a + bx_1 + bx_2 + \dots + b_k x_k + e$$

حيث أن

b : يمثل الحد الثابت.

b_1 : معاملات الانحدار الجزئية Partial regression Coefficients أو الميول الجزئية.

X_1 : المتغير المستقل.

E : الخطأ العشوائي وهو الفرق بين القيمة الحقيقية Y والقيمة التقديرية \hat{Y} ويعرف بالمتبقي residual حيث أن $e = Y - \hat{Y}$ حيث يكون عدد معالم النموذج الخطي العام هو $P - K + 1$ (K يمثل عدد المتغيرات المستقلة في النموذج).

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي المتمثلة بـ (نسبة السيولة النقدية، نسبة النشاط، ونسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي) على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، وتحديد أثر كل متغير من متغيرات الدراسة الواردة في الفرضيات التي سبق ذكرها في الفصل الأول، وإن تحقيق هذا الغرض يأتي من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- هل يوجد أثر لنسبة السيولة النقدية كمؤشر من المؤشرات المالية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت ؟

٢- هل يوجد أثر لنسبة النشاط كمؤشر من المؤشرات المالية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت ؟

٣- هل يوجد أثر لنسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي كمؤشر من المؤشرات المالية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت ؟

وذلك من خلال اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة النشاط كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

٤-١ تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الأولى

من خلال العرض لنتائج التحليل الخاصة بالفرضية الأولى فإن الباحث يسعى للإجابة عن سؤال الدراسة الأول والذي يرتبط بالفرضية الأولى ونصها: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أكثر المؤشرات تأثيراً والتحليل التمييزي المتعدد لاختيار المعادلة التمييزية ذات القدرة التأثيرية الأعلى. ولاختبار هذه الفرضية فقد استخدم الباحث تحليل الانحدار الخطي المتعدد الموضحة نتائجه في الجدول (١-٤).

جدول (١-٤)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لنسبة السيولة النقدية كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت

| مستوى دلالة f | قيمة f الكلية للمؤشرات | R ² الكلية للمؤشرات | R | مستوى دلالة F الجزئية | F الجزئية | R ² الجزئية | مؤشرات التحليل المالي |
|---------------|------------------------|--------------------------------|-------|-----------------------|-----------|------------------------|---|
| 0.000 | 12.93 | 0.375 | 0.612 | .000 | 24.369 | 0.179 | إجمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات % |
| | | | | .002 | 10.088 | 0.068 | العائد على الموجودات أو العائد على الاستثمار |
| | | | | .008 | 7.282 | 0.047 | معدل دوران الموجودات الثابتة |
| | | | | .010 | 6.954 | 0.042 | صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى الإيرادات % |
| | | | | .011 | 6.622 | 0.038 | القوة الإيرادية |

يبين الجدول (4-1) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر نسبة السيولة النقدية كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وتشير بيانات الجدول إلى اعتماد (5) مؤشرات من مؤشرات التحليل المالي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.612)، فيما بلغت قيمة f المحسوبة (12.93) وتعد هذه العلاقة مقبولة من الناحية الإحصائية، وذلك لأن قيمة f المحسوبة عند مستوى دلالة (0.000) كانت أقل من 0.05 وبالنظر إلى قيمة F التي تشير إلى قدرة هذه المؤشرات بشكل عام على تفسير التباين الحاصل بالمتغير التابع (الأداء المالي والمحاسبي). وبناءً على قيمة F وهي (12.93) نجد إنها ذات دلالة، حيث إن $0.000 = \text{Sig}$ ، مما يدل على قدرة مؤشرات التحليل المالي على التفسير.

ويلاحظ من خلال قيمة R^2 أن مؤشرات التحليل المالي بالمجمل تفسر ما نسبته (37.5%) من تباين المتغير التابع (الأداء المالي والمحاسبي) وذلك عند أخذ جميع المتغيرات المستقلة التي تم قبولها عند اعتماد مؤشرات التحليل المالي، وقد كان متغير (إجمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات) أكثر مؤشرات التحليل المالي يستطيع تفسير التباين الحاصل في المتغير التابع وهو الأداء المالي والمحاسبي، إذ بلغ مستوى التفسير (17.9%)، بينما كان أقل هذه المؤشرات تفسيراً لتباين المتغير التابع (الأداء المالي والمحاسبي) هو القوة الإيرادية، حيث قام هذا المؤشر بإضافة تفسير بنسبة (3.8%)، وهي أقل نسبة تفسير مضافة من بين جميع مؤشرات التحليل المالي.

مما سبق نستطيع القول بأن جميع التفسيرات ولكافة المتغيرات ذات دلالة إحصائية، وذلك بالاعتماد على قيمة F الجزئية ومستوى الدلالة $F \text{ sig}$ ، حيث كانت جميع القيم أقل من 0.05. بالتالي نرفض الفرضية الصفرية - فرضية الدراسة الأولى - ونقبل الفرضية البديلة بأن هناك أثراً لنسبة السيولة النقدية كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

أيضا قام الباحث بإجراء اختبار "T" لفحص دلالة قيم معاملات مؤشرات التحليل المالي والحد الثابت الإحصائية، وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها وهي موضحة في الجدول التالي رقم (٤-٢)

جدول (٤-٢)

نتائج اختبار T لمعاملات مؤشرات التحليل المالي للفرضية الأولى

| الحد الثابت | مستوى دلالة t | قيمة t | قيمة معاملات | مؤشرات التحليل المالي |
|-------------|---------------|--------|--------------|---|
| 0.238 | 0.000 | 4.178 | 0.005 | إجمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات |
| | 0.000 | 4.420 | 0.043 | العائد على الموجودات |
| | 0.003 | 3.024 | 0.025 | معدل دوران الموجودات الثابتة |
| | 0.000 | -3.693 | -0.003 | صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى الإيرادات |
| | 0.011 | -2.573 | -0.029 | القوة الإيرادية |

يبين الجدول (٤-٢) نتائج اختبار "T" وقيم معاملات مؤشرات التحليل المالي الإجمالي والحد الثابت " لمؤشرات التحليل المالي لشركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، حيث تبين قيمة T المحسوبة لكل مؤشر ضمن مؤشرات التحليل المالي الإجمالي أن جميع قيم T المحسوبة لهذه المعاملات كانت ذات دلالة إحصائية، إضافة إلى أن قيمة مستوى الدلالة Sig كانت أقل من 0.05 مما يشير إلى وجود علاقة خطية بين كل مؤشر من مؤشرات التحليل المالي (كمتغير مستقل) والمتغير التابع (الأداء المالي والمحاسبي)، وهذا يعكس قيمة التأثير الكمي للمتغير المستقل في الأداء المالي والمحاسبي، حيث يلاحظ أن أهم هذه المؤشرات من حيث قيمة التأثير في الأداء المالي والمحاسبي هو مؤشر العائد على الموجودات، حيث بلغت قيمة المعامل (0.043)، بينما كان مؤشر صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى الإيرادات أقل مؤشرات التحليل المالي تأثيراً، حيث بلغت قيمة معاملته (0.003).

كما قام الباحث باستخدام التحليل التمييزي المتعدد وذلك بإدخال كافة مؤشرات التحليل المالي والمحددة كمتغيرات مستقلة في الدراسة الحالية والتي تم ذكرها سابقاً للبرنامج

الإحصائي (Multi Discriminant Analyses) والمتفرع من البرنامج الإحصائي، وقد حصل الباحث على مخرجات التحليل وهي المتغيرات الأكثر قدرة على التمييز بين الشركات محل الدراسة والتي عادة ما تكون لها قدرة تأثيرية أكبر، ومن ثم الحصول على المعادلة التمييزية. وعادة ما يصاحب المعادلة التمييزية المعاملات التمييزية المعيارية وأيضا المعاملات التمييزية غير المعيارية، والمعاملات التمييزية المعيارية هي مقدار إسهام كل نسبة بالأداء المالي والمحاسبي لشركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، أما المعاملات التمييزية غير المعيارية فهي معامل الانحدار لكل نسبة على حدة والتي تتكون منها المعادلة التمييزية ذات القدرة التأثيرية التي يرغب الباحث في الوصول إليها من خلال الدراسة الحالية.

إن هذا الأسلوب (Multi Discriminant Analyses) في بناء نماذج الأداء المالي والمحاسبي من أكثر الأساليب استخداما في الدراسات والأبحاث. لذا وبعد استخدام الباحث لهذا الأسلوب توصل إلى النتائج التالية والموضحة في الجدول (3-4)

جدول (3-4)

نتائج التحليل التمييزي المتعدد (بأسلوب stepwise) لتحديد نسبة السيولة النقدية كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت

| الرقم | مؤشرات التحليل المالي | wilks lambda | قيمة f الجزئية | مستوى دلالة f | wilks lambda للمؤشرات |
|-------|---|--------------|----------------|---------------|-----------------------|
| 1 | إجمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات | 0.821 | 24.36 | 0.000 | 0.625 |
| 2 | العائد على الموجودات | 0.753 | 18.21 | 0.000 | |
| 3 | معدل دوران الموجودات الثابتة | 0.706 | 15.25 | 0.000 | |
| 4 | صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى الإيرادات | 0.664 | 13.80 | 0.000 | |
| 5 | القوة الايرادية | 0.625 | 12.93 | 0.000 | |

يبين الجدول (3-4) نتائج التحليل المتعدد بأسلوب (Stepwise) لبحث أثر نسبة السيولة النقدية كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، وتشير قيمة تحليل التباين المتعدد wilks lambda إلى قدرة مؤشرات التحليل المالي المبينة في الجدول في التأثير على الأداء المالي والمحاسبي، حيث يستخدم هذا المقياس بأسلوب عكسي بحيث كلما اقترب من الصفر دل ذلك على قدرة المؤشر على التأثير بقوة بينما كلما اقترب من الواحد صحيح دل ذلك على انخفاض قدرة هذا المؤشر على التأثير.

كما وتشير قيمة F المحسوبة إلى وجود قدرة تأثيرية لمؤشرات التحليل المالي الواردة في الجدول، حيث كانت جميع قيم مستوى الدلالة أقل من 0.05. لذا نلاحظ أن المؤشرات المذكورة في الجدول هي التي لها قدرة تأثيرية، حيث بلغت قيمة تحليل التباين المتعدد لمؤشر (Wilks Lambda) أقل من (1) وان كافة المتغيرات السابقة قادرة على التأثير في الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت وفقا لقيمة F الجزئية، حيث إنها أكبر من (1). كما أن التحليل التمييزي والتاثيري يحدد المؤشرات التي تدخل في المجموعات المؤثرة وفقا لمؤشر تحليل التباين المتعدد (Wilks Lambda) ومن ثم يتم اختيار من بين المؤشرات الداخلة في تمييز مؤشرات التحليل المالي وفقا لقيمة F الجزئية، حيث إن المؤشر الذي يحصل على قيمة F أعلى يكون هو المؤشر الأكثر قدرة على التأثير، وقد بلغت قيمة تحليل التباين المتعدد (Wilks Lambda) لمؤشرات التحليل المالي 0.625 وهي قيمة أقل من (1) مما يعني أن لمؤشرات التحليل المالي مجتمعة قدرة تأثيرية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

٤-٢ تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية

من خلال العرض لنتائج التحليل الخاصة بالفرضية الثانية فإن الباحث يسعى للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني والذي يرتبط بالفرضية الثانية ونصها: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة النشاط كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أكثر المؤشرات تأثيراً والتحليل التمييزي المتعدد لاختيار المعادلة التمييزية ذات القدرة التأثيرية الأعلى. ولاختبار هذه الفرضية فقد استخدم الباحث تحليل الانحدار الخطي المتعدد الموضحة نتائجه في الجدول (4-4).

جدول (٤-٤)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لنسبة النشاط كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات

| R | مستوى دلالة f للمؤشرات | قيمة f للمؤشرات | R ² الكلية للمؤشرات | مستوى دلالة f الجزئية | قيمة f الجزئية | R ² الجزئية | مؤشرات التحليل المالي |
|-------|------------------------|-----------------|--------------------------------|-----------------------|----------------|------------------------|--|
| 0.748 | 0.000 | 59.72 | 0.560 | .000 | 140.56 | 0.424 | معدل دوران الموظفين |
| | | | | .000 | 18.003 | 0.050 | عدد أيام التأخر في إصدار القوائم المالية |
| | | | | .000 | 14.850 | 0.038 | عمر الشركة |
| | | | | .000 | 20.325 | 0.048 | حجم الشركة |

يبين الجدول (٤-٤) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر نسبة النشاط كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، وتشير بيانات الجدول إلى أن مؤشرات التحليل المعتمدة مكونة من (4) مؤشرات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لهذه المؤشرات (0.748)، بينما بلغت قيمة f المحسوبة لها (59.72)، حيث تبين هذه القيمة بأن مؤشرات التحليل قادرة على تفسير المتغير التابع، (الأداء المالي والمحاسبي)، وتعد هذه العلاقة مقبولة من الناحية الإحصائية وذلك لان قيمة f المحسوبة وعند مستوى دلالة (0.000) كانت اقل من 0.05 .

يلاحظ من خلال قيمة R² أن مؤشرات التحليل بالمجمل تفسر ما نسبته (0.560%) من تباين المتغير التابع (الأداء المالي والمحاسبي)، وذلك عند اخذ جميع المتغيرات المستقلة التي تم قبولها عند اعتماد مؤشرات التحليل، وقد كان متغير (معدل دوران الموظفين) أكثر

المؤشرات التي تستطيع تفسير التباين الحاصل في المتغير التابع وهو الأداء المالي والمحاسبي، إذ بلغ مستوى التفسير (42.4%)، بينما كان أقل هذه المؤشرات تفسيراً لتباين المتغير التابع (الأداء المالي والمحاسبي) هو عمر الشركة، حيث قام هذا المؤشر بإضافة تفسير بنسبة (3.8%) وهي أقل نسبة تفسير مضافة من بين جميع المؤشرات المعتمدة في التحليل.

مما سبق نستطيع القول بأن جميع القيم ولكافة المتغيرات ذات دلالة إحصائية، وذلك بالاعتماد على قيمة F الجزئية ومستوى الدلالة F Sig حيث كانت جميع القيم أقل من 0.05. بالتالي نرفض الفرضية الصفرية - فرضية الدراسة الثانية- ونقبل الفرضية البديلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة النشاط كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

ويهدف الحصول قيم المعاملات غير المعيارية التي عادة ما تتكون منها مؤشرات التحليل، استخدم الباحث اختبار "T" وقد كانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (٤-٥).

جدول (٤-٥)

نتائج اختبار T لمعاملات مؤشرات التحليل للفرضية الثانية

| الحد الثابت | قيمة المعاملات | مستوى دلالة t | قيمة t | مؤشرات التحليل |
|-------------|----------------|---------------|---------|--|
| -0.618 | -1.381 | 0.000 | -10.511 | معدل دوران الموظفين |
| | -0.006 | 0.000 | -5.83 | عدد أيام التأخر في إصدار القوائم المالية |
| | -0.010 | 0.000 | -4.678 | عمر الشركة |
| | 0.101 | 0.000 | 4.508 | حجم الشركة |

يبين الجدول (٤-٥) نتائج اختبار "T" وقيم معاملات المعادلة والحد الثابت " لمؤشرات التحليل لنسبة النشاط كمؤشر من مؤشرات التحليل وتبين قيمة T المحسوبة لكل مؤشر في المعادلة أهمية هذا المؤشر من الناحية الإحصائية، حيث يلاحظ أن جميع قيم مستوى الدلالة المحسوبة والمرافقة لقيمة T أنها أقل من 0.05 مما يشير إلى وجود علاقة خطية بين كل مؤشر من المؤشرات (كمتغير مستقل) والمتغير التابع (الأداء المالي

والمحاسبي)، كما تعكس قيم المعاملات قيمة التأثير الكمي في أنموذج التأثير الذي يمكن اعتماده، حيث يلاحظ أن أهم هذه المؤشرات من حيث قيمة التأثير هو معدل دوران الموظفين حيث بلغت قيمة المعامل (1.381) بينما كان مؤشر عدد أيام التأخر في إصدار القوائم المالية أقل المؤشرات تأثيراً حيث بلغت قيمة معاملته (0.006).

كما قام الباحث باستخدام التحليل التمييزي المتعدد وذلك بإدخال كافة مؤشرات التحليل والمحددة كمتغيرات مستقلة في الدراسة الحالية والتي تم ذكرها سابقاً للبرنامج الإحصائي (Multi Discriminant Analyses) والمتفرع من البرنامج الإحصائي (SPSS V19)، وقد حصل الباحث على مخرجات التحليل وهي المتغيرات الأكثر قدرة على التمييز بين الشركات محل الدراسة والتي عادة ما تكون لها قدرة تأثيرية أكبر، ومن ثم الحصول على المعادلة التمييزية. وعادة ما يصاحب المعادلة التمييزية المعاملات التمييزية المعيارية وأيضا المعاملات التمييزية غير المعيارية، والمعاملات التمييزية المعيارية هي مقدار إسهام كل نسبة بالأداء المالي والمحاسبي لشركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، أما المعاملات التمييزية غير المعيارية فهي معامل الانحدار لكل نسبة على حدة والتي تتكون منها المعادلة التمييزية ذات القدرة التأثيرية التي يرغب الباحث في الوصول إليها من خلال الدراسة الحالية. ولقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (٤-٦).

جدول (٤-٦)

نتائج التحليل التمييزي المتعدد (بأسلوب stepwise) لتحديد نسبة النشاط كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات

| الرقم | مؤشرات التحليل | wilks lambda | قيمة f الجزئية | مستوى دلالة f | wilks lambda للمؤشرات |
|-------|--|--------------|----------------|---------------|-----------------------|
| 1 | معدل دوران الموظفين | 0.576 | 140.56 | 0.000 | .44 |
| 2 | عدد أيام التأخر في إصدار القوائم المالية | 0.526 | 85.53 | 0.000 | |
| 3 | عمر الشركة | 0.488 | 66.13 | 0.000 | |
| 4 | حجم الشركة | 0.440 | 59.75 | 0.000 | |

يبين الجدول (٤-٦) نتائج تحليل التمايز المتعدد (بأسلوب stepwise) لبحث قدرة مؤشرات التحليل في التأثير على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، وتشير قيمة تحليل التباين المتعدد لمؤشر wilks lambda إلى قدرة مؤشرات التحليل المبينة في الجدول على الأداء المالي والمحاسبي، حيث يستخدم هذا المقياس بأسلوب عكسي بحيث كلما اقترب من الصفر دل ذلك على قدرة المؤشر على التأثير بقوة بينما كلما اقترب من الواحد صحيح دل ذلك على انخفاض قدرة هذا المؤشر على التأثير. حيث يستخدم هذا المقياس بأسلوب عكسي بحيث كلما اقترب من الصفر دل ذلك على قدرة المؤشر على التأثير بقوة، بينما كلما اقترب من الواحد صحيح دل ذلك على انخفاض قدرة هذا المؤشر على التأثير.

مما سبق نستطيع القول بأن كافة مؤشرات التحليل قادرة على التأثير على الأداء المالي والمحاسبي، حيث بلغت قيمة (wilks lambda) لكافة المؤشرات اقل من (1) وهو معيار اختيار المؤشر للدخول في المعادلات التي تخضع إلى الاختبار بحيث يتم اختيار أقوى معادلة تأثيرية قادرة على التأثير على الأداء المالي والمحاسبي، كما وتشير قيمة F المحسوبة إلى وجود قدرة تأثير للمؤشرات المبينة، حيث كانت جميع قيم مستوى الدلالة اقل من 0.05، أيضا أن قيمة F للمتغير كانت اكبر من واحد حيث إن قيمة F للمتغير هي معيار القدرة على التأثير، لذلك نلاحظ أن معدل دوران الموظفين هو المؤشر الأكثر قدرة على التأثير، حيث بلغت قيمة F الجزئية لهذا المتغير (140.56). أما قيمة (wilks lambda) لمؤشرات التحليل (0.44) وهي أقل من (1) مما يعني لمؤشرات التحليل المعتمدة مجتمعة قدرة على التأثير على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

٤-٣ تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضية الثالثة

من خلال العرض لنتائج التحليل الخاصة بالفرضية الثالثة فإن الباحث يسعى للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث والذي يرتبط بالفرضية الثالثة ونصها: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي كمؤشر من المؤشرات المالية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أكثر المؤشرات تأثيراً والتحليل المتعدد لاختيار المعادلة ذات القدرة التأثيرية الأعلى. ولاختبار هذه الفرضية فقد استخدم الباحث تحليل الانحدار الخطي المتعدد الموضحة نتائجه في الجدول (4-7).

جدول (4-7)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لنسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي كمؤشر من المؤشرات المالية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات

| R | مستوى دلالة f | قيمة f للامodel | R ² الكلية للامodel | مستوى دلالة f الجزئية | قيمة f الجزئية | R ² الجزئية | المؤشرات غير المالية |
|-------|------------------|--------------------|-----------------------------------|-----------------------------|-------------------|------------------------|--|
| 0.776 | 0.000 | 21.84 | 0.602 | .000 | 48.978 | 0.314 | معدل دوران الموظفين |
| | | | | .000 | 13.207 | 0.076 | معدل دوران الدائنين |
| | | | | .000 | 12.963 | 0.067 | معدل دوران الموجودات الثابتة |
| | | | | .003 | 9.227 | 0.044 | عدد أيام التأخر في إصدار الفوائم المالية |
| | | | | .002 | 9.945 | 0.044 | عمر الشركة |
| | | | | .002 | 9.705 | 0.040 | معدل تغطية الفوائد |
| | | | | .038 | 4.434 | 0.017 | معدل التمويل الداخلي للأصول |

يبين الجدول (4-7) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر نسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي كمؤشر من مؤشرات التحليل على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات. وتشير بيانات الجدول إلى أن مؤشرات التحليل الذي تم قبوله مكون من (7) مؤشرات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط لهذه المؤشرات (0.776) فيما بلغت قيمة f المحسوبة لها (21.84) وتعد هذه العلاقة مقبولة من الناحية الإحصائية وذلك لان قيمة مستوى دلالة f المحسوبة والبالغة (0.000) كانت اقل من 0.05.

وبالنظر إلى قيمة F التي تشير إلى قدرة مؤشرات التحليل بشكل عام على تفسير التباين الحاصل بالمتغير التابع (الأداء المالي والمحاسبي). وبناءً على قيمة F وهي (21.84) نجد إنها ذات دلالة حيث إن $0.000 = \text{sig}$ ، مما يدل على قدرة هذه المؤشرات على التأثير في المتغير التابع وهو (الأداء المالي والمحاسبي).

يلاحظ من خلال قيمة R^2 أن مؤشرات التحليل تفسر ما نسبته (0.602 %) من تباين المتغير التابع (الأداء المالي والمحاسبي) وذلك عند اخذ جميع المتغيرات المستقلة التي تم قبولها، وقد كان متغير (معدل دوران الموظفين) أكثر المؤشرات المالية يستطيع تفسير التباين الحاصل في المتغير التابع وهو الأداء المالي والمحاسبي إذ بلغ مستوى التفسير (31.4%)، بينما كان اقل هذه المؤشرات تفسيراً لتباين المتغير التابع (الأداء المالي والمحاسبي) هو القوة الايرادية حيث قام هذا المؤشر بإضافة تفسير بنسبة (1.7%) وهي اقل نسبة تفسير مضافة من بين جميع مؤشرات التحليل.

مما سبق نستطيع القول بأن جميع التفسيرات ولكافة المتغيرات ذات دلالة إحصائية، وذلك بالاعتماد على قيمة F الجزئية ومستوى الدلالة $F \text{ sig}$ حيث كانت جميع القيم اقل من 0.05. مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية - فرضية الدراسة - وفي هذه الحالة يتم قبول الفرضية البديلة (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي كمؤشر من المؤشرات المالية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت).

وبهدف الحصول قيم المعاملات غير المعيارية التي عادة ما تتكون منها مؤشرات التحليل، استخدم الباحث اختبار "T" وقد كانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (٤-٨).

جدول (٤-٨)

نتائج اختبار T لمعاملات مؤشرات التحليل للفرضية الثالثة

| الحد الثابت | قيمة المعاملات | مستوى دلالة t | قيمة t | مؤشرات التحليل |
|----------------|-------------------|------------------|--------|--|
| 0.702 | -0.820 | 0.000 | -4.382 | معدل دوران الموظفين |
| | -0.013 | 0.000 | -4.552 | معدل دوران الدائنين |
| | 0.041 | 0.000 | 5.201 | معدل دوران الموجودات الثابتة |
| | -0.004 | 0.001 | -3.358 | عدد أيام التأخر في إصدار القوائم المالية |
| | -0.018 | 0.000 | -4.331 | عمر الشركة |
| | 0.002 | 0.003 | 3.051 | معدل تغطية الفوائد |
| | 0.365 | 0.038 | 2.106 | معدل التمويل الداخلي للأصول |

يبين الجدول (٤-٨) نتائج اختبار "T" وقيم معاملات لمؤشرات التحليل لنسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي كمؤشر من المؤشرات المالية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وتبين قيمة ت المحسوبة لكل مؤشر في المعادلة أهمية هذا المؤشر من الناحية الإحصائية حيث يلاحظ أن جميع قيم مستوى الدلالة المحسوبة والمرافقة لقيمة ت أنها أقل من 0.05 مما يشير إلى وجود علاقة خطية بين كل مؤشر من مؤشرات التحليل (كمتغير مستقل) والمتغير التابع (الأداء المالي والمحاسبي)، كما تعكس قيم المعاملات قيمة التأثير الكمي في نموذج التأثير الذي يمكن اعتماده، حيث يلاحظ أن أهم هذه المؤشرات من حيث قيمة التأثير في قيمة التأثير هو معدل دوران الموظفين حيث بلغت قيمة المعامل (0.820) بينما كان مؤشر معدل تغطية الفوائد اقل المؤشرات تأثيراً، حيث بلغت قيمة معاملته (0.002).

كما قام الباحث باستخدام التحليل التمييزي المتعدد وذلك بإدخال كافة مؤشرات التحليل والمحددة كمتغيرات مستقلة في الدراسة الحالية والتي تم ذكرها سابقاً للبرنامج الإحصائي (Multi Discriminant Analyses) والمتفرع من البرنامج الإحصائي

(SPSS V19)، وقد حصل الباحث على مخرجات التحليل وهي المتغيرات الأكثر قدرة على التمييز بين الشركات محل الدراسة والتي عادة ما تكون لها قدرة تأثيرية أكبر، ومن ثم الحصول على المعادلة التمييزية. وعادة ما يصاحب المعادلة التمييزية المعاملات التمييزية المعيارية وأيضا المعاملات التمييزية غير المعيارية، والمعاملات التمييزية المعيارية هي مقدار إسهام كل نسبة بالأداء المالي والمحاسبي لشركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، أما المعاملات التمييزية غير المعيارية فهي معامل الانحدار لكل نسبة على حدة والتي تتكون منها المعادلة التمييزية ذات القدرة التأثيرية التي يرغب الباحث في الوصول إليها من خلال الدراسة الحالية. ولقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (٩-٤).

جدول (٩-٤)

نتائج التحليل التمييزي المتعدد (بأسلوب **stepwise**) لتحديد نسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي كمؤشر من المؤشرات المالية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات

| الرقم | المؤشر | wilks lambda | قيمة f الجزئية | مستوى دلالة f | wilks lambda للمؤشرات |
|-------|--|-----------------|-------------------|------------------|-----------------------------|
| ١ | معدل دوران الموظفين | 0.686 | 48.97 | 0.000 | ٠.386 |
| ٢ | معدل دوران الدائنين | 0.610 | 33.88 | 0.000 | |
| ٣ | معدل دوران الموجودات الثابتة | 0.543 | 29.46 | 0.000 | |
| ٤ | عدد أيام التأخر في إصدار القوائم المالية | 0.392 | 26.13 | 0.000 | |
| ٥ | عمر الشركة | 0.455 | 24.69 | 0.000 | |
| ٦ | معدل تغطية الفوائد | 0.415 | 23.93 | 0.000 | |
| ٧ | معدل التمويل الداخلي للأصول | .0499 | 21.84 | 0.000 | |

يبين الجدول (٤-٩) نتائج تحليل التمايز المتعدد (بأسلوب stepwise) لبحث قدرة مؤشرات التحليل في التأثير على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، وتشير قيمة تحليل التباين المتعدد لمؤشر wilks lambda إلى قدرة مؤشرات التحليل المبينة في الجدول على الأداء المالي والمحاسبي، حيث يستخدم هذا المقياس بأسلوب عكسي بحيث كلما اقترب من الصفر دل ذلك على قدرة المؤشر على التأثير بقوة بينما كلما اقترب من الواحد صحيح دل ذلك على انخفاض قدرة هذا المؤشر على التأثير. حيث يستخدم هذا المقياس بأسلوب عكسي بحيث كلما اقترب من الصفر دل ذلك على قدرة المؤشر على التأثير بقوة، بينما كلما اقترب من الواحد صحيح دل ذلك على انخفاض قدرة هذا المؤشر على التأثير.

مما سبق نستطيع القول بأن كافة مؤشرات التحليل قادرة على التأثير على الأداء المالي والمحاسبي، حيث بلغت قيمة (wilks lambda) لكافة المؤشرات اقل من (1) وهو معيار اختيار المؤشر للدخول في المعادلات التي تخضع إلى الاختبار بحيث يتم اختيار أقوى معادلة تأثيرية قادرة على التأثير على الأداء المالي والمحاسبي، كما وتشير قيمة F المحسوبة إلى وجود قدرة تأثير للمؤشرات المبينة، حيث كانت جميع قيم مستوى الدلالة اقل من 0.05، أيضا أن قيمة F للمتغير كانت اكبر من واحد حيث إن قيمة F للمتغير هي معيار القدرة على التأثير، لذلك نلاحظ أن معدل دوران الموظفين هو المؤشر الأكثر قدرة على التأثير، حيث بلغت قيمة F الجزئية لهذا المتغير (48.97). أما قيمة (wilks lambda) لمؤشرات التحليل (0.386)، وهي أقل من (1) مما يعني لمؤشرات التحليل المعتمدة مجتمعة قدرة على التأثير على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

١-٥ الاستنتاجات

٢-٥ التوصيات

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

المقدمة

لقد قام الباحث بدراسة نتائج التحليل الإحصائي التي تمت مناقشتها في الفصل الرابع وتفسير كافة النتائج التي تم التوصل إليها، والربط بين ما تم التوصل إليه إحصائياً فإنه تم في هذا الفصل التعليق على النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها، وعلى النحو الآتي:

٥-١ الاستنتاجات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت والبالغ عددها ثلاث شركات وهي (شركة زين، شركة فيفا، وشركة اوريدو)، وتم إجراء العديد من التحليلات الإحصائية ذات العلاقة، ومن خلال تحليل واختبار فرضيات الدراسة توصلت إلى أهم الاستنتاجات الآتية:

أولاً: الاستنتاجات المتعلقة باختبار الفرضيات

١- اختبار الفرضية الأولى

تدل نتائج اختبار الفرضية الأولى على أن لنسبة السيولة النقدية كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي أثر على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، حيث تم رفض الفرضية العدمية الأولى وقبول الفرضية البديلة. ولقد تكونت معادلة الانحدار التي تم قبولها من خمسة متغيرات هي:

-إجمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات.

-العائد على الموجودات.

-معدل دوران الموجودات الثابتة.

-صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى الإيرادات.

-القوة الايرادية.

يلاحظ أن المتغيرات السابقة الذكر تعتبر من الناحية المحاسبية من أهم المؤشرات التي يمكن بموجبها الحكم على قدرة الشركة على تحقيق أرباح، لذا نلاحظ أن هناك أربعة متغيرات من مؤشرات التحليل هي التي كان لها الأثر الأكبر على الأداء المالي والمحاسبي، كما أن هذه المتغيرات مؤشرات على قدرة الشركات تحقيق أرباح من نشاطها التشغيلي (إجمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات) و(القوة الايرادية) و (العائد على الموجودات) و(صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى الإيرادات). كما أن المتغير الخامس يعبر عن مدى قدرة إدارة الشركة على إدارة موجوداتها بكفاءة (معدل دوران الموجودات الثابتة).

وبما أن المستثمرين يهتمون بالدرجة الأولى بالأرباح التي تحققها الشركة وكفاءة إدارة الأموال المستثمرة، لذا من الطبيعي أن توجه الشركات اهتمامها إلى تلك المتغيرات، والتي تزيد من قدرة الشركة على تحقيق الأرباح. بمعنى آخر إن المتغيرات السابقة تعتبر من أهم البنود التي يجب الاهتمام بها من قبل الشركات وإن على الشركات توجيه استثماراتها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن الأرباح، وإن ذلك لا يتم إلا بإدارة الأموال المستثمرة بكفاءة. حيث إن رفع المؤشرات السابقة تحقق أرباحا تشغيلية تضمن للشركة البقاء والاستمرار والازدهار.

إن النتائج السابقة التي تم التوصل إليها عند استخدام تحليل الانحدار المتعدد، لتحديد أكثر المتغيرات تأثيرا على الأداء المالي والمحاسبي، ولم يختلف الوضع كثيرا عندما قام الباحث باستخدام التحليل التمييزي المتعدد بهدف تطوير الأداء المالي والمحاسبي، حيث تبين أن المتغيرات التي تم التوصل إليها باستخدام نوعين من التحليل هي نفس المتغيرات، أي أن المتغيرات الأكثر تأثيرا هي نفسها المتغيرات الأكثر قدرة على التمييز بين الشركات المشمولة بالدراسة.

بذلك كشفت الدراسة بأنه تم استخدام نوعين من التحليل ولقد تم التوصل إلى نفس المتغيرات، إن الوصول إلى نفس المتغيرات رغم استخدام نوعين من التحليل يدل على صدق مؤشرات التحليل. بحيث يتم رفض الفرضية العدمية الأولى وقبول الفرضية البديلة.

٢- اختبار الفرضية الثانية

دلت نتائج اختبار فرضية الدراسة الثانية على أن لنسبة النشاط كمؤشر من مؤشرات التحليل المالي أثر على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، وإن لها أهمية كبيرة في بقاء الشركات واستمرارها وازدهارها، وكشفت الدراسة بأن لمعدل دوران الموظفين أهمية كبيرة وأثراً كبيراً على الأداء المالي والمحاسبي، كما أن له قدرة تأثيرية على أداء هذه الشركات، وإن نسبة إسهامه بالأداء أيضاً مرتفعة.

كما تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن القدرة التأثيرية لمؤشرات التحليل المعتمدة في التحليل قد بلغت (83.35%) وهي نسبة عالية، ويدل ذلك على أهمية المؤشرات في الأداء المالي والمحاسبي للشركات، ولقد تكونت معادلة الانحدار التي تم قبولها من خمسة متغيرات هي:

-معدل دوران الموظفين

-عدد أيام التأخر في إصدار القوائم المالية

-عمر الشركة

-حجم الشركة

وكشفت نتائج الدراسة بأن معدل دوران الموظفين في الشركات مرتفع، مما يدل أن خسارة الموظفين باستمرار يكلف الشركة كثيراً، حيث إن الموظفين أصحاب الخبرة والكفاءة يعتبرون مكسباً للشركة وإن استغناء الشركة عن خدماتهم يعتبر من مواصفات الإدارة الضعيفة (خسارة الكفاءات)، حتى وإن لم يكن الموظف من أصحاب الخبرة، إن عملية تبديل الموظفين باستمرار يدل على عدم الاستقرار بقرارات الإدارة.

٣- اختبار الفرضية الثالثة

دلّت نتائج اختبار فرضية الدراسة الثالثة على أن لنسبة الهيكل التمويلي أو الرفع المالي كمؤشر من المؤشرات المالية على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، ومن خلال تحليل الانحدار المتعدد تبين أن معادلة الانحدار التي تم قبولها تكونت من سبعة مؤشرات وهي كما يلي مرتبة حسب نسبة تأثيرها:

-معدل دوران الموظفين.

-معدل دوران الدائنين.

-معدل دوران الموجودات الثابتة.

-عدد أيام التأخر في إصدار القوائم المالية.

-عمر الشركة.

-معدل تغطية الفوائد.

-معدل التمويل الداخلي.

ومن خلال دراسة المتغيرات التي تكونت منها معادلة الانحدار والتي تم قبولها، تبين أن معدلات الدوران (الكفاية) احتلت المراكز الثلاثة الأولى في التأثير على الأداء المالي والمحاسبي، وهذه المؤشرات تمثل كفاءة الإدارة والعاملين، مما يدل على أن كفاءة الإدارة والعاملين من أهم المؤشرات التي يكون لها أثر على الأداء المالي والمحاسبي، أيضا معدل تغطية الفوائد يظهر مدى كفاءة الإدارة في إدارة قروضها، بالتالي على تغطية فوائد ديونها.

كذلك تبين من خلال التحليل للفرضية الثالثة باستخدام التحليل التمييزي أن مؤشرات التحليل التي تم قبولها تتكون من سبعة مؤشرات وهي كما يلي مرتبة حسب قدرتها التأثيرية على الأداء المالي والمحاسبي:

-معدل دوران الموظفين.

-معدل دوران الدائنين.

-معدل دوران الموجودات الثابتة.

-عدد أيام التأخر في إصدار القوائم المالية.

-عمر الشركة.

-معدل تغطية الفوائد.

-معدل التمويل الداخلي للأصول.

أما بالنسبة للتأخر في إصدار القوائم المالية فإنه يعتبر مؤثراً في الأداء المالي والمحاسبي، كما بينت الدراسة، وربما يعود ذلك إلى التساؤلات التي تظهر لدى المستثمرين عن أسباب تأخر الشركة في إصدار قوائمها، بالتالي ظهور الإشاعات حول وضع الشركة، مما قد يؤدي إلى انخفاض سعر السهم في الأسواق.

ثانياً: الاستنتاجات المتعلقة بالجانب النظري

من خلال مطالعة الدراسات السابقة والأدب النظري المحاسبي الوارد في الدراسة الحالية فإن الباحث توصل إلى ما يلي:

١- اعتبر الباحثون التحليل المالي أداة مهمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة سواءً من حيث التمويل الداخلي والخارجي أو التوسع في العمل وغيرها من القرارات الأخرى.

٢- تم استخدام المؤشرات والنسب المالية كأداة مهمة في تقييم وضع الشركة المالي، مما يساعد على التنبؤ بوضعها المستقبلي.

٣- تم استخدام مؤشرات التحليل المالي تعتبر أداة مهمة لمتخذي القرار تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

٤- إن التحليل المالي له مراحل لا بد من إتباعها بهدف نجاح التحليل والوصول إلى الهدف من التحليل.

٥- لتحليل القوائم المالية أساليب مختلفة منها التحليل الرأسي والأفقي والتحليل المالي بالنسب. إن معظم مؤشرات التحليل المالي عندما استخدمت القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات، وذلك بهدف الحصول على النسب المالية والتي شملتها الدراسة الحالية.

٢-٥ التوصيات

بعد انتهاء الباحث من إعداد الدراسة الحالية فيما يتعلق بمشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها، وبعد الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة وما أورده الأدب المحاسبي، وبعد القيام بعمليات التحليل الواردة في الدراسة الحالية، وفي ضوء النتائج من عمليات التحليل فإن الباحث يقدم التوصيات الآتية:

١- إن التحليل المالي المحاسبي هو أداة رئيسة لتحديد مواطن الضعف والقوة للشركات، وإن نسب ومؤشرات التحليل المالي هي من مخرجات القوائم المالية، لذلك فإن الباحث يوصي باستخدام القوائم المالية كأداة لبناء نماذج لتقييم الأداء المالي والمحاسبي، ومحاولة معالجة نقاط الضعف وذلك للمحافظة على حقوق المساهمين وذوي المصالح.

٢- عندما تم بناء نموذج الدراسة الحالية تم استخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، لذا فإن الباحث يرى بأنه مناسب وملائم لتقييم الأداء المالي والمحاسبي وفي بيان قدرة الشركة على النمو والاستمرار، لذا يوصي الباحث باستخدامه.

٣- يمكن لشركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الاعتماد على النموذج الذي تم الاعتماد عليه لتقييم أداءها المحاسبي وتصحيح الخلل أينما وجد حتى لو كانت الشركة من خارج الشركات التي شملتها الدراسة الحالية.

٤- إن المستثمر تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة أين يضع استثماراته ؟ لذلك يوصي الباحث المستثمرين باستخدام نسب ومؤشرات التحليل المالي المعتمدة في الدراسة الحالية لمساعدتهم في توجيه استثماراتهم نحو الشركات الناجحة.

٥- يوصي الباحث بإجراء دراسات وأبحاث أخرى فيما يخص نسب ومؤشرات التحليل المالي واخذ المتغيرات التالية بعين الاعتبار وذلك لأهميتها مثل: القيمة السوقية للشركة، القيمة العادلة لأصول الشركة، التغيرات في القوانين وبخاصة الضريبية، التغيرات التكنولوجية، الإفصاح، الحوكمة المؤسسية.

٦- التأكيد على أهمية العمل على توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة في مجال التحليل المالي بحيث يكونوا قادرين على التعامل مع نسبه ومؤشراته بشكل أفضل مع توفير التدريب اللازم لهم في هذا المجال وذلك لضمان التوصل للنتائج السليمة والدقيقة.

٧- أهمية إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعمقة في مجال نسب ومؤشرات التحليل المالي، لتشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل البنوك، التي بدأت تأخذ مكانة مميزة في القطاعات الاقتصادية في سوق الكويت للأوراق المالية، وأيضا قطاع التأمين للوقوف على مدى التباين في هذه القطاعات، مع قطاع الاتصالات الذي شملته الدراسة الحالية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١ - الكتب

أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة، (٢٠١٣)، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

أبو غزالة، طلال (٢٠١٠). معجم أبو غزالة للمحاسبة والأعمال، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

جميل، أحمد توفيق، (٢٠٠٨)، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

حداد، فايز سليم، (٢٠٠٩)، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

الحمزاوي، محمد كمال خليل، (٢٠٠٧)، اقتصاديات الائتمان المصرفي، شركة المعارف، الإسكندرية.

الحناوي، سلطان، (٢٠٠٩)، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

الحيالي، وليد، (٢٠١٤)، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

الحيالي، وليد والبطمة، محمد عثمان (٢٠٠٦). التحليل المالي، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان.

الخلايلة، محمود، (٢٠١٠)، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.

الزبيدي، حمزة، (٢٠١٠). "التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.

سالم، عماد عبد الطيف (٢٠١٠). دراسات في الاقتصاد، دار بيت الحكمة للنشر والطباعة، بغداد، العراق.

شاكر، منير محمد، (٢٠٠٨)، "التحليل المالي مدخل صناعة القرار"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

شريفات، خلدون إبراهيم، (٢٠١١)، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

شواربي، عبد الحميد، وعبد الحليم، احمد، (٢٠٠٨)، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، شركة المعارف، الإسكندرية.

الشواورة، فيصل محمود، (٢٠١٣). الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

الشيخ، فهمي، (٢٠٠٨)، " التحليل المالي"، مطبعة رام الله، فلسطين.

طه، طارق، (٢٠١٠)، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

العامري، محمد علي إبراهيم، (٢٠٠٨)، الإدارة المالية، مطبعة دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عقل، مفلح، (٢٠٠٩)، "مقدمة في الإدارة المالية"، ط٣، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠١٠)، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية، القاهرة.

محمد، منير شاكر، (٢٠١٠)، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة للنشر والطباعة، عمان.

مطارنة، غسان ومؤيد، خنفر، (٢٠٠٦)، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مطر، محمد، (٢٠١٣)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

مطر، محمد، (٢٠١٠)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مطر، محمد، (٢٠٠٩). إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

نجار، فريد راغب، (٢٠١٠)، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

هندي، منير، (٢٠٠٧)، " الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر"، المكتب العربي الحديث للنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الوردات، خلف عبدالله، (٢٠٠٦)، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر ولتوزيع، عمان، الأردن.

٢ - الرسائل الجامعية

جابر، علي فاضل، (٢٠٠٦)، التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء: دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

حمدان، محمد، (٢٠٠٨)، "بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاعي التأمين والبنوك"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

خلة، خضر، (٢٠١٠)، إدارة السيولة والربحية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، الجمهورية العربية السورية.

الداوود، احمد عبد الفتاح، (٢٠٠٢)، "التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الأردنية باستخدام القياس متعدد الاتجاهات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الدحيات، احمد عبد الرحيم. (٢٠٠٨)، "قياس أداء شركات الوساطة المالية الأردنية باستخدام مؤشرات مالية وغير مالية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

سامي، لزعر محمد، (2012)، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

طاشمان، ديانا فوزي، (٢٠٠٤)، "مدى استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض من قبل البنوك وشركات التأمين الأردنية" دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

عبد الله، تامر فايق يعقوب، (٢٠١١)، تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وآثارها على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة في التمويل كلية الأعمال، قسم التمويل، جامعة عمان العربية، عمان.

عبد الله، علي خلف، (٢٠٠٨)، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة والمحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

عبيدات، أحمد نواف (٢٠٠٦)، بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: الأردن.

عطية، صبري إسحاق، (٢٠٠٤). دراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية تجارة: جامعة عين شمس، مصر.

العمودي، أحمد، (٢٠٠١)، "دور المدقق الخارجي في تقييم القدرة على الاستمرارية في الشركات المساهمة اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

المطيري، عادل نايف خالد، (٢٠١٥)، إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة في دولة الكويت)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

٣- المجالات العلمية والدوريات

جربوع، يوسف محمود، (٢٠١٢)، مدى مسئولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، مجلة تنمية الرافدين، الموصل، المجلد ٦٩، العدد (٢٤)، ص ٤٧-٦٤.

حداد، فايز سليم، (٢٠٠١)، العلاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل والاستثمار والتمويل والعوائد غير العادية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد ٢٨، العدد ١، ص ١-١٤.

حمزة، محي الدين، (٢٠٠٧)، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (٢٣). العدد الأول، ص ١١٩-١٤١.

الخليلية، محمود، (2001)، العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي والمحاسبية ومؤشرات الأداء السوقية: مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، مجلد ٢٨ العدد الأول، ص ٩٣-١٠٩.

رمو، وحيد موحمود، والوتار، سيف عبدالرزاق، (٢٠١٠)، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد ١٠٠ المجلد ٣٢، ص ٩-٢٩.

زيود، لطيف والأمين، ماهر والمهندس، منيرة (٢٠٠٥). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27 العدد ٤ ص ١٤٩-١٨٠.

علوان، قاسم نايف، والزعلوك، إبراهيم محمد، (٢٠٠٥). أثر تغيير العائد المتوقع على العائد المطلوب في ظل نموذج (CAPM)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٥، جامعة فرحات عباس، سطيف. ص ١٧-١٨.

الغرابية، فوزي، (١٩٩٧)، "استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثّر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن"، مجلة دراسات، المجلد ١٤، العدد ٨، ص ٣٣-٦٦، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الغرابية، فوزي، وجعفر، داوود، (٢٠٠٨)، مضمون الأرقام المحاسبية من المعلومات في الشركات المساهمة الأردنية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٤، العدد ١، ص ٢٠١-٢٣٣.

الغصين، محمد (٢٠٠٤)، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد ٢٤/١، العدد ٦٧، ص ٥١-٧٤.

الكلوت، هاشم، (٢٠٠٥)، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، المجلة العلمية، كلية التجارة، فرع الأزهر، البنات، العدد السابع عشر، ص ٢٠١-٢١٩.

كريم، عبد الحفيظ محمد، (٢٠٠٤)، اختبار وتقييم العلاقة بين تكلفة رأس المال والعوائد السوقية للأسهم دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، السنة الرابعة: العدد ٢٩: تموز.

مطر، محمد، (٢٠٠١)، "طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات، دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن"، مجلة البصائر، جامعة البتراء، المجلد ٥، العدد ١، ص ٣٧١.

٤ - المؤتمرات العلمية والتقارير

أبو عفيفة، مالك، وأبو غنيم، منال (٢٠١٣). حساسية الإفصاحات المحاسبية والمعبر عنها من خلال النسب المالية في التأثير على القرارات الإستثمارية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي التاسع (الوضع الإقتصادي العربي وخيارات المستقبل)، المنعقد خلال الفترة من ٢٤-٢٥ أبريل، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.

بلعجوز، حسين، (٢٠٠٥)، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدمة إلى
الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-
مخاطر - تقنيات، جامعة جيجل- الجزائر، يومي ٦-٧ يناير ٢٠٠٥.

التقرير السنوي لسوق الكويت للأوراق المالية، لعام ٢٠١٣.

جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردنيين، (٢٠١٣)، المعايير الدولية لإعداد
التقارير المالية.

عبد الله، شاهين علي، (٢٠٠٥)، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، بحث
مقدم خلال المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين)،
الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٥.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

1-Book

Block. B.S., and Hirt, A.G., (2007), **foundations of financial management**, Michael W. Junior, Eighth edition.

Brealey, A.R. and Myers C.S, (2008), **Principles of Corporate finance**, McGraw-Hills, third edition.

Duda R, Hart P, Stork D (2011) **Pattern Classification**, Second Edition. New York, NY, USA: John Wiley and Sons.

Hall, John, (2009), **Monitoring A Companies Operating Cash Flow Using Variance Analysis**, Accounting Horizons.

Harrington, R. D., (2013), **Corporate Financial Analysis, Decisions in Global Environment**, business one Irwin, Fourth edition.

Kieso, Donald. E, Weygand. T, Jerry. J, and Wafield, Terry. D, (2005), **Intermediate Accounting**, 11th Edition, John Wiley and sons Inc, New York, USA.

Malhotra, N. K. (2013), **Marketing research**, New Jersey: Prentice Hall.

McLachlan, G. A. (2014), **Discriminant Analysis and Statistical Pattern Recognition In: Wiley Interscience.**

Osteryoung, S.J., Newman. L.D. and Davies g.L., (2007), **Small Firm Finance**, Harcourt Brace.

Ross, Westfield Jaffe, (2009), **Corporate finance**, Mc Graw- Hill, Fifth edition.

Valentincicb, A. and Marmora, D. (2010), "**Forecasting the liquidity of very small private companies**", Ljubljana, Solevia.

Weston, j., Besley, S. and Brigham, E., (2006), **Essentials of managerial Finance**, University of California los Angeles, The Dryden Press.

2-Periodical

Bian, H. and Mazlack, L, Fuzzy-Rough, (2013) "Nearest-Reighbor Classification Approach", **Accounting Review**, Vol. 13, pp 465-497.

Dirichx, Y. and Van Landeghem, G. (1994). Statistical failure discrimination method for prediction of financial distress: the case of Greece, **Multinational Finance Journal**. Vol 1.(8), P: 71-101.

Friedman, J. H. (2009) .Regularized Discriminant Analysis In: **Journal of the American Statistical Association**, 84, (405), P: 165–175

- Nam, J. and Jinn, T.(2010). "Bankruptcy Prediction: Evidence from Korean Listed Companies during the IMF Crisis", **Journal of International Financial Management and Accounting**, Vol 11: No. 3, pp. 178-197.
- Singhand, A. J., and Schmidgall, Raymoned, (2013) "Analysis of Financial Ratio Commonly used by us lodging Financial Executives", **Journal of leisure property**, Vol. 2 No. 3. pp: 201-213.
- Trigueiros, Duatte, and Mclealy, Stuart, (2012)"Proportionate Growth and the Theoretical Foundations of Financial Raito" **ABACUS**, Vol.38, No, 3 pp: 297-316.
- Watson, Anna, and Shrives, Philip Maston, Daire, (2012) "Voluntary Disclosure of Accounting Ratio in the UK" **British Accounting Review**, No. 34 pp: 99-122.

ملحق رقم (١)

نسب ومؤشرات التحليل المالي التي تم احتسابها للشركات من عام ٢٠١٠-٢٠١٤

أولاً: شركة زين

| ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ | ٢٠١١ | ٢٠١٠ | مؤشرات التحليل المالي |
|------------|------------|------------|------------|------------|--|
| 14.00 | 19.53 | 21.66 | 22.09 | 25.88 | إجمالي الربح من العمليات إلى المبيعات % |
| 8.32 | 15.68 | 15.51 | 15.20 | 15.44 | صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات % |
| 6.83 | 12.75 | 12.85 | 12.63 | 10.96 | صافي الربح إلى المبيعات % |
| 3.78 | 6.51 | 6.80 | 7.25 | 5.59 | العائد على مجموع الموجودات % |
| 4.34 | 7.32 | 7.68 | 8.05 | 6.64 | العائد على حقوق المساهمين % |
| 12.82 | 11.13 | 11.44 | 10.01 | 15.90 | معدل المديونية % |
| 29.35 | 55.75 | 34.25 | 16.15 | 6.75 | معدل تغطية الفوائد (مرة) |
| 0.55 | 0.51 | 0.53 | 0.57 | 0.51 | معدل دوران الموجودات (مرة) |
| 1.01 | 1.25 | 1.21 | 1.14 | 0.91 | معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة) |
| 1.73 | 1.07 | 1.18 | 1.44 | 1.81 | معدل دوران رأس المال العامل (مرة) |
| 3.49 | 5.29 | 4.93 | 4.98 | 2.77 | نسبة التداول (مرة) |
| 1.1333533 | 2.85655769 | 2.54651175 | 2.0312138 | 0.75572411 | نسبة السيولة السريعة |
| 2.0930429 | 3.31930374 | 3.60293522 | 4.1558242 | 2.84859196 | القوة الايرادية |
| 1.6791577 | 1.53224124 | 1.48265486 | 1.4235762 | 1.17860449 | معدل دوران المخزون |
| 1.9525075 | 1.90413807 | 1.89257398 | 1.8272887 | 4.70672132 | معدل دوران المدينون |
| 8.4309142 | 8.29913361 | 9.22959504 | 10.237447 | 15.6335349 | معدل دوران الدائنين |
| 1.2366609 | 0.86575629 | 0.9389931 | 1.1495687 | 1.15667904 | معدل دوران الأصول المتداولة |
| 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | معدل التمويل الداخلي للأصول |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | معدل تغطية الديون طويلة الأجل |
| 0.1566482 | 0.1304287 | 0.13440941 | 0.1182209 | 0.19795269 | نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى حقوق المساهمين |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | نسبة المديونية طويلة الأجل إلى حقوق المساهمين |
| 0.1566482 | 0.1304287 | 0.13440941 | 0.1182209 | 0.19795269 | نسبة المديونية الكاملة إلى حقوق المساهمين |
| 39 | 38 | 37 | 36 | 35 | عمر الشركة |
| 15,331,212 | 14,959,566 | 14,513,592 | 14,091,209 | 14,595,594 | حجم الشركة |
| 0.1235955 | 0.11910112 | 0.1714922 | 0.1255708 | 0.15430862 | معدل دوران العاملين |
| 30 | 20 | 25 | 0 | 0 | عدد أيام التأخر في إصدار القوائم المالية |
| 445 | 445 | 449 | 438 | 499 | عدد العاملين |
| 55 | 53 | 77 | 55 | 77 | عدد العاملين الذين تركو عملهم |

ثانياً: شركة هواوي

| ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ | ٢٠١١ | ٢٠١٠ | مؤشرات التحليل المالي |
|-------------|------------|-----------|-----------|-----------|--|
| 4.66 | 6.66 | 4.10 | 5.58 | - | إجمالي الربح من العمليات إلى المبيعات % |
| -0.72 | 1.22 | 0.24 | -0.76 | - | صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات % |
| -1.30 | 0.27 | 0.12 | -0.88 | - | صافي الربح إلى المبيعات % |
| -1.92 | 0.38 | 0.11 | -1.19 | 3.98 | العائد على مجموع الموجودات % |
| -4.29 | 0.72 | 0.24 | -1.84 | 4.08 | العائد على حقوق المساهمين % |
| 55.11 | 46.76 | 53.42 | 35.08 | 2.51 | معدل المديونية % |
| -1.24 | 1.30 | 2.04 | -9.05 | 267.94 | معدل تغطية الفوائد (مرة) |
| 1.49 | 1.40 | 0.94 | 1.36 | 0.00 | معدل دوران الموجودات (مرة) |
| 2.04 | 1.94 | 1.32 | 1.87 | 0.00 | معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة) |
| -15.40 | 98.24 | -26.21 | -44.08 | 0.00 | معدل دوران رأس المال العامل (مرة) |
| 0.74 | 1.06 | 0.89 | 0.90 | 8.70 | نسبة التداول (مرة) |
| (1,250,723) | 162,565 | (352,846) | (217,201) | 901,277 | رأس المال العامل (دينار) |
| 0.3581146 | 0.55071742 | 0.6123468 | 0.6098978 | 8.5095514 | نسبة السيولة السريعة |
| -2.8590683 | 0.53358886 | 0.10389 | -1.61838 | 0 | القوة الأيرادية |
| 11.155255 | 12.7695874 | 12.159185 | 28.491519 | 0 | معدل دوران المخزون |
| 17.2826706 | 12.7832092 | 7.8293154 | 21.394683 | 0 | معدل دوران المدينون |
| 25.2305748 | 13.0604053 | 6.3853387 | 16.386047 | 0 | معدل دوران الدائنين |
| 17.2826706 | 12.7832092 | 7.8293154 | 21.394683 | 0 | معدل دوران الأصول المتداولة |
| 0.44888237 | 0.53238695 | 0.4658432 | 0.6492122 | 0.9749328 | معدل التمويل الداخلي للأصول |
| 3.9493849 | 3.46232429 | 3.2575346 | 14.633949 | 0 | معدل تغطية الديون طويلة الأجل |
| 0.81773744 | 0.48639544 | 0.6765187 | 0.4639956 | 0.0257117 | نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى حقوق المساهمين |
| 0.41001768 | 0.3919376 | 0.4701261 | 0.0763329 | 0 | نسبة المديونية طويلة الأجل إلى حقوق المساهمين |
| 1.22775511 | 0.87833303 | 1.1466448 | 0.5403285 | 0.0257117 | نسبة المديونية الكاملة إلى حقوق المساهمين |
| 18 | 17 | 16 | 15 | 14 | عمر الشركة |
| 12,961,781 | 11,397,244 | 9,814,956 | 7,062,685 | 4,671,561 | حجم الشركة |
| 0.25896414 | 0.13944223 | 0.0996016 | 0.2191235 | 0.0199203 | معدل دوران العاملين |
| 71 | 0 | 0 | 0 | 0 | عدد أيام التأخر في إصدار القوائم المالية |
| 251 | 251 | 251 | 251 | 251 | عدد العاملين |
| 65 | 35 | 25 | 55 | 5 | عدد العاملين الذين تركوا عملهم |

ثالثاً: شركة اوريدو

| ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ | ٢٠١١ | ٢٠١٠ | مؤشرات التحليل المالي |
|-------------|------------|-----------|-----------|-----------|--|
| 7.39 | 8.40 | 9.44 | 13.89 | 12.22 | إجمالي الربح من العمليات إلى المبيعات% |
| 6.11 | 7.00 | 9.06 | 11.15 | 10.45 | صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات % |
| 4.16 | 5.91 | 7.85 | 10.25 | 9.14 | صافي الربح إلى المبيعات % |
| 7.42 | 8.20 | 7.39 | 9.33 | 13.83 | العائد على مجموع الموجودات % |
| 8.04 | 9.21 | 8.42 | 10.75 | 16.24 | العائد على حقوق المساهمين % |
| 7.60 | 10.95 | 12.25 | 13.21 | 14.80 | معدل المديونية % |
| 25.89 | 22.08 | 55.10 | 16.34 | 9.44 | معدل تغطية الفوائد (مرة) |
| 1.78 | 1.39 | 0.94 | 0.91 | 1.51 | معدل دوران الموجودات (مرة) |
| 5.14 | 3.82 | 2.52 | 2.68 | 6.14 | معدل دوران الموجودات الثابتة (مرة) |
| 3.54 | 3.04 | 1.89 | 1.74 | 2.52 | معدل دوران رأس المال العامل (مرة) |
| 7.63 | 5.17 | 5.07 | 4.97 | 5.06 | نسبة التداول (مرة) |
| 3.435677305 | 1.57698102 | 2.7657035 | 0.6807557 | 3.3456252 | نسبة السيولة السريعة |
| 13.24862439 | 11.381663 | 6.9575827 | 8.4911188 | 20.935725 | القوة الأيرادية |
| 4.55269446 | 3.75843358 | 1.9644659 | 1.9964672 | 5.2434144 | معدل دوران المخزون |
| 4.915919128 | 4.10296855 | 2.1693535 | 2.3185193 | 8.5783874 | معدل دوران المدينون |
| 57.39275223 | 50.0256191 | 59.601378 | 28.540528 | 29.739382 | معدل دوران الدائنين |
| 3.06030622 | 2.33487678 | 1.4487686 | 1.3978513 | 2.0219694 | معدل دوران الأصول المتداولة |
| 0.863487559 | 0.82660859 | 0.8076494 | 0.7833584 | 0.8520053 | معدل التمويل الداخلي للأصول |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | معدل تغطية الديون طويلة الأجل |
| 0.082297236 | 0.12300323 | 0.1395742 | 0.1522279 | 0.1737016 | نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى حقوق المساهمين |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | نسبة المديونية طويلة الأجل إلى حقوق المساهمين |
| 0.076039403 | 0.10953061 | 0.1224792 | 0.1321162 | 0.1479947 | نسبة المديونية الكاملة إلى حقوق المساهمين |
| 0.033898305 | 0.05084746 | 0.029703 | 0.0326087 | 0.010989 | معدل دوران الموظفين |
| 4 | 6 | 3 | 3 | 1 | عدد العاملين الذين تركوا عملهم |
| 118 | 118 | 101 | 92 | 91 | عدد العاملين |
| 6,614,518 | 6,853,892 | 6,869,768 | 7,098,458 | 6,122,322 | حجم الشركة |
| 26 | 25 | 24 | 23 | 22 | عمر الشركة |
| 0 | 90 | 0 | 0 | 14 | عدد أيام التأخر في إصدار القوائم المالية |